

الفصل العاشر

أساس النموذج العصري للمرتزقة

«أنا أساس نموذج الجنرال العصري،

لدي معلومات النباتات، والحيوانات، والمعادن،

وأعرف ملوك إنجلترا، وأروي أحداث المعارك التاريخية والملاحم،

من معركة الماراثون إلى واترلو، بترتيب قطعي؛

وأظن أنني بمعلوماتي العسكرية مقدم مغامر،

ومع أنني لم أسقط إلا في بداية القرن؛

إلا أنني في قضايا النباتات، والحيوانات، والمعادن،

لا أزال أساس نموذج الجنرال العصري».

- غيلبيرت وسوليفين في «قراصنة بينزين»

في ليلة باردة من شتاء لندن القارس، وبعد أن أغدق الظلام، وصل مايكل غرونبيرغ إلى المطار ليحملني بسيارته الجديدة من طراز بنتلي المجهزة بمحرك ذي اثنتي عشرة أسطوانة إلى بيته. كانت أضواء إنارة الشوارع تتحني ثم تتساقط على غطاء محرك السيارة الأسود اللامع. وكانت رائحة الجلد الثمين تنتشر داخل السيارة، وتسقط فيها الأضواء الباهتة من خلف مفاتيح لوحة التحكم الأمامية. يملك غرونبيرغ منزلاً فخرياً من المنازل الأثرية في ضاحية من الضواحي المترفة في لندن. وله أيضاً منازل في غرينزي¹ وباريس. وقد حقق غرونبيرغ، وهو ابن لصانع البسة، قدراً كبيراً من الثراء ليس من

1- جزيرة صغيرة تقع في القناة الإنجليزية إلى الشمال الغربي من فرنسا.

مهنة المحاسبة التي ينتمي إليها وحسب، بل من كونه مؤيداً حذراً لتصدير وبيع الخدمات العسكرية الخاصة. لقد أدى مايكل دوراً مهماً في خلق فكرة الحروب المخصصة على مدى السنوات العشر الماضية والترويج لها، مع أنه لا يمت إلى العسكرية بصلة. وقد كان عميلاه توني بكنغهام وسيمون مان هما اللذين صاغاً في الأصل رؤية وضع أعمال المرتزقة في قالب شركاتي عصري، إلا أن الفضل يعود إلى غرونبيرغ في وضع التفاصيل الهيكلية للعقود الراسخة المحكمة، والدعاية الإعلامية الإيجابية من وراء الكواليس لهذه الفكرة.

وبعد أن تخطينا تماثيل زعماء سياسيين، وقادة عسكريين، وتحفاً تذكارية لحروب وقعت في أماكن بعيدة، شرع غرونبيرغ بشرح الخطوط العريضة لتاريخ نشأة شركتي النتائج التنفيذية وساندلاين، وهما المحاولتان الأوليان الأصيلتان في تسعينيات القرن الماضي لخلق هيكل شركاتي لبيع الخدمات العسكرية المخصصة وأعمال المرتزقة بطريقة علنية وبارزة. إن فهم ارتقاء وأقول هذين المثاليين القديمين للشركات العسكرية الخاصة، وبواعث وطموحات اللاعبين الأساسيين وراء هذين المشروعين سيفتح نافذة تكشف أمامنا الاحتمالات المستقبلية لهذه الصناعة غير الخاضعة للتنظيم والرقابة التي تقوم على بيع الخدمات العسكرية وتأجير الرجال المسلحين. إنها معاينة ترينا كيف قام مزودو العنف المنظم بإتقان وشحذ هذه الخدمة في الوقت الذي كانوا يخدمون فيه الرب والوطن، واستغلالها لتحقيق مصالح شركاتية أو غيرها من المصالح الأخرى. قلت لغرونبيرغ بأنني مهتم على نحو خاص بالدور الذي أداه تموثي سبايسر الرئيس السابق لشركة ساندلاين؛ لأنه خرج من فضائح المرتزقة في التسعينيات بأقل قدر ممكن من التشويه في سمعته، ثم حقق بعد ذلك نجاحاً باهراً بعد أن أعاد تشكيل نفسه على صورة مزود محترم لخدمات الأمن الخاص.

تعد بريطانيا أفضل مكان لفهم الجنود المرتزقة والجوانب الخفية الدقيقة والمعقدة للحروب المخصصة. وتقع مدينة لندن بالمعالم التي تذكرنا بقدرة الحروب على تشكيل العالم وبالمنازع التجارية المنبثقة عن السيطرة على إمبراطورية استعمارية شاسعة مترامية الأطراف. وهنا في لندن، ساعدت المساعي لتحقيق الأهداف القومية والتجارية والتجنيد الدولي، في دفع هيمنة الإمبراطورية البريطانية على العالم. وأفضت النظرة

الفيلكتورية للحروب التي تشن بالإنابة إلى تدريب مواطني الأمم الأخرى لخوض حروب امتدت من أفغانستان إلى بورينو، وإلى ارتقاء جنود المستعمرات السابقة كالغورخا إلى صفوف جيش جلاله الملكة، وإلى استتجار الضباط الإنجليز لتقديم المشورة للحكام الأجانب في عمّان. وتعد مهارات خوض الحروب وأدواتها من أهم الصادرات الأساسية للمملكة المتحدة. وقد نُسجت الثقافة العسكرية في إنجلترا من تصدير القوة، وإخفاقات النبلاء، والاكتشافات المثيرة، واستخدام المرتزقة في الأماكن النائية، والانتصارات المشهورة، من الحبشة إلى بلاد ما بين النهرين، ومن سارواك¹ إلى أمريكا. وليس هناك شيء يماثل الثقافة العسكرية البريطانية في تعقيداتها وألوانها وتاريخها.

أوجد القرصنة والمغامرون الأسطوريون البريطانيون من أمثال السيد وولتر راليه وراجاه جيمس برووك، الصورة المتفاخرة المتهورة لرجال أعمال القرصنة المرتزقة المدعومين من الحكومة، الذين كانت تزداد ثروتهم وتقص بمقدار تلبيتهم لاحتياجات الملك. ولكنهم كانوا أيضاً خاضعين لتوجيه التاج البريطاني. وكانت عبارة «المرتزقة» غالباً ما تستخدم من قبل الأطراف الواقعة تحت الاحتلال استخداماً لا يخلو من التحقير والازدراء؛ لأن الرجال الذين يقاثلون من أجل المال وليس من أجل قضية ما، يعدون أشخاصاً منقادين بمصالحهم المادية الشخصية الضيقة. وترتبط كلمة «المرتزقة» اليوم بعبارة «الإجرام» في نظر الأمم المتحدة وكثير من الحكومات. مع أن هذه الحكومات تقوم بتوظيف المرتزقة ودعم الجيوش التي تقاثل بالإنابة في عمليات سرية.

ولا يزال المرتزقة الأوروبيون وجيوش العالم الثالث التي تقاثل بالإنابة تمثل أدوات للسياسة الخارجية في أمريكا اللاتينية، وإفريقية، والشرق الأوسط. ومن بين أبرز جنود المغانم من عهد الحرب الباردة بوب دينارد، ورولف ستاينر، و«بلاك جاك» شرام، ومايك «المجنون» هوار، وجميعهم ينحدرون من خلفية عسكرية، وجرى توظيفهم من قبل أجهزة الاستخبارات أو حكّام أجاناب لتدريب أو قيادة قوات مسلحة في «حروب قذرة». قاتل مايك هوار في الكونغو أوائل ستينيات القرن الماضي، ثم أفلت في اللحظة الأخيرة من محاولة مخففة للانقلاب في جزر سيشل. أما ستاينر فقاتل في بيافرة في بداية ستينيات

1- جزيرة صغيرة تقع في القناة الإنجليزية إلى الشمال الغربي من فرنسا.

القرن الماضي، ولكنه سجن وتعرض للتعذيب في السودان على مساعدته ثوار الجنوب الانفصاليين. ومنذ عام 1968 وحتى عام 1988، كان دينارد هو الحاكم الفعلي لجزر القمر بعد أن أطاح بالحكومة السابقة بانقلاب عسكري. وتجري الآن محاكمته في باريس على محاولته العودة ثانية إلى جزر القمر عام 1995 للقيام بانقلاب آخر.

ربما لم يكن الرجال الذين كانوا يقفون وراء شركتي النتائج التنفيذية وساندلاين هم أنفسهم من المرتزقة بالمعنى التقليدي، غير أن أشخاصاً مهمين في تلك الشركات كانوا يسعون إلى استغلال الفرص التجارية التي تتطلب قتل الناس والقيام بعمليات عسكرية، بغض النظر عن التسميات الزائفة التي أطلقت عليها «كالبرامج التدريبية»، أو «الأدوار الاستشارية»، و«عمليات المحافظة على الاستقرار». وعلى العكس من أكثر العسكريين الذين يعدون الحرب نشاطاً مدمراً، ومؤذياً نفسياً، ينظر مايكل غرونبيرغ المحاسب المستأجر إلى الحرب نظرة مجردة من العاطفة، بوصفها نشاطاً تجارياً - أي الاستعمال المربح للمكونات الأساسية الرخيصة مثل جنود جنوب إفريقية، وأسلحة أوروبية الشرقية، وإدارة من أوروبية الغربية، ضمن حزمة إنجاز كامل محكمة السبك. إنها مشروع تجاري استفاد منه مايكل أيما استفادة، بالنظر إلى الحياة المترفة التي يعيشها. أما بقية اللاعبين في تلك التجارب الأولية للشركات العسكرية الخاصة، فكان مصيرهم كآلتي: يقبع سيمون مان في الوقت الراهن في سجن في زيمبابوي بسبب دوره في «المحاولة الفاشلة» لتغيير نظام الحكم في دولة غينية الاستوائية الصغيرة الغنية بالنفط؛ أما توني بكنغهام فمُنشغل بإدارة موارده النفطية الآخذة بالتصاعد يوماً بعد يوم، التي اكتسب أكثرها من مشروعات استثمارية في مناطق تسودها الحروب والنزاعات؛ وأما تموثي سبايسر فيرأس شركة إيجيس للخدمات الدفاعية التي تُعدُّ المزود الرئيس للخدمات الأمنية في دوامة الاضطراب الهائل التي تسمى العراق. ومع أن كل واحد من هؤلاء سار في درب مهني مختلف في الألفية الجديدة، إلا أنهم جميعاً خرجوا من رحم النتائج التنفيذية/ساندلاين أو من «الشركة العسكرية الخاصة» في تسعينيات القرن الماضي.

أسس بكنغهام، في مطلع تسعينيات القرن الماضي، شركة سمّاها هيريتج غروب (مجموعة التراث)، وهي شركة مخصصة للتنقيب عن النفط والموارد الطبيعية الأخرى

في باطن الأرض. ويصف توني نفسه بحسب ما نشره في الموقع الإلكتروني التابع للشركة بأنه «رجل أعمال حر، وله اهتمامات تجارية دولية واسعة، ولا سيما في إفريقية». وكانت بداية نشاط بكنغهام في القطاع النفطي حين عمل غواصاً في بحر الشمال في عمليات التنقيب عن النفط، ثم عمل وسيطاً مفاوضاً في عقود امتياز النفط لمصلحة عدد من الشركات النفطية من بينها رينجرز أو بل ليميتد، وبرايمر أو بل بي إل سي. وفي تسعينيات القرن الماضي عمل توني مفاوضاً لإبرام صفقات تجارية في عُمان، وأوغندا، وناميبيا، وأنغولا، وحتى في العراق- وهو عمل تحوّل بفضلته إلى واحد من أثرياء النفط. وكان بين سيمون مان وتوني صداقة بحكم هواية الطيران التي جمعت بينهما؛ وقادا سيارة من نوع آستون مارتين دي بي 4 موديل 1964 في سباق للرائي، وأبحرا معاً في يخت توني، ودار بينهما حديث حول المال الذي يمكن جمعه في دول العالم النامي. وكانت نظرة سيمون وتوني إلى تقديم الخدمات الأمنية تختلف عن نظرة كثير من المستثمرين، فهما يعدان الخدمة الأمنية منصة قفز نحو جمع الثروة من الموارد القابلة للاستغلال مثل الماس، والنفط، والمعادن النفيسة.

وفي عام 1992، ساعدت علاقات سيمون مان في أنغولا في تسهيل حصول توني على عقد امتياز نفطي قبالة الشواطئ الأنغولية في المياه غير العميقة لاستغلال حقل يسمى بلوك 4، وقام بكنغهام بالتفاوض بشأن مشروع مشترك بين شركته هيريتج غروب وشركة أخرى مقرها كالفاري تدعي رينجر أو بل وست أفريكة المحدودة واختصاراً روال. واستثمرت شركة رينجر 2 مليون دولار؛ لكي تقوم شركة هيريتج ببناء منصات نفطية وقبلت أن تكسب شركة توني 10% من عوائد المشروع المشترك. ومع حلول عام 1993، واجه مشروع توني بكنغهام مشكلة عويصة، إذ استولت عصابات يونيتا على ميناء تصدير النفط في مدينة سوبو واحتجزت معدات التحكم الثمينة التي تستخدم في تشغيل منصة حفر بحرية عائمة في عملية استخراج النفط من الحقل يطلق عليها نورث سي بايونير. ودون هذه المعدات الموجودة في الميناء فإن نورث سي بايونير تتحول إلى صفيحة حديدية ضخمة غالية الثمن عديمة الفائدة تطفو قبالة الساحل الأنغولي. كان توني يدفع قرابة 20 ألف دولار في اليوم الواحد أجرة المعدات البحرية التي تستخدم في استخراج

النفط وضخه إلى الميناء، وكل يوم يتوقف فيه العمل يعني خسارة كبيرة لبكنغهام تتمثل في الأجرة التي يدفعها لتلك المعدات والخسارة في الدخل الفائت.

حاول توني والحكومة الأنغولية التفاوض مع قوات يونيتا، ولكن لما كانت عائدات النفط ستثري حكومة دو سانتوس، فإن الثوار رفضوا الدخول في تلك المفاوضات. وفي هذا الظرف العصيب، اتصل توني بريتشارد بيثيل (اللورد ويستبري) الذي كان وقتها يرأس شركة أمنية تدعى دي إس إل. وطلب توني بيثيل إن كان باستطاعة هذا الأخير تدبير عملية لإغراق المعدات؛ كي يتمكن من تحصيل مبلغ التأمين، ولكن بيثيل رفض الفكرة وقال لتوني، «إن غرق منصة استخراج نفط مصممة للعمل في المياه العميقة قبالة شاطئ ضحل لا يمكن أن تتطلي حتى على أبعد المحققين العاملين في شركات التأمين». ثم حاول توني حث سانتوس على تكليف جيشه بتحرير الميناء. لكن كان من الواضح أن الجيش الأنغولي المنهك لم يكن يملك القدرات التي تمكنه من تنفيذ تلك المهمة. ولما كان سيمون مان هو الذي ورط صديقه بكنغهام في أنغولا، وبعد أن أدى الاقتتال إلى تكبيل استثمارات توني في ذلك البلد، شعر سيمون مان بالمسؤولية تجاه مساعدة صديقه في الخروج من تلك الورطة. وعرف سيمون مان توني إلى صديقه إيبين بارلو الذي ينحدر من جنوب إفريقية، وهو مؤسس شركة النتائج التنفيذية في بريتوريا عام 1989. وعمل بارلو في السابق لدى وكالة التعاون المدني (سي سي بي) وهي الذراع الاستخباراتي لحكومة التمييز العنصري في جنوب إفريقية، وعمل أيضاً قائداً مساعداً لكتيبة الجواميس-32. وأطلق على هذه السرية لقب الجواميس؛ لأن أكثر عناصرها (70%) منهم كانوا من السود، غير أن الضباط كانوا من الأفارقة البيض ذوي الأصل الهولندي. وتتخصص سرية الجواميس-32 في الحروب غير التقليدية وسط الأدغال. وفي عهد الحكم العنصري، كانت هذه السرية تنفذ عمليات بعيدة المدى في مطاردة الثوار وتعقب الإرهابيين والثوار الشيوعيين إلى قواعدهم عبر الحدود مع أنغولا وناميبية. وكانت وكالة التعاون المدني أساساً وكالة «للحيل القذرة»؛ إذ كانت تقوم بعمليات اغتيالات للأعداء في دول أجنبية، وتقوم بنشر الدعاية الإعلامية المضللة، والتقارير الإعلامية التي تهدف إلى تلميع صورة نظام الفصل العنصري. وبحكم عمله وخبرته في تنفيذ العمليات السرية

في جهاز مخبرات جنوب إفريقية، كان بارلوي يعرف تمام المعرفة الجانب الأسود من الحروب، والاختيالات، والحرب النفسية، والإنكار، ومنظمات الواجبة. وكان يعلم أيضاً أن باستطاعة رهط من الرجال المدربين تدريباً جيداً، المسلحين بالأسلحة الحديثة أن يقدموا خدمات ثمينة إلى رجال الأعمال والقادة السياسيين. ويمكن التعرف إلى الهدف من مشروعه التجاري الجديد بنظرة واحدة إلى الشعار الذي اتخذته لشركته: وهو قطعة حصان من لعبة شطرنج وتحته عبارة «خذ بندقيتك، سوف نساfer».

بعض أوائل عملاء بارلوي كانوا من بين أصحاب المزارع الكبيرة الذين يعانون من تعدي الصيادين غير المرخصين على مواشيهم وأملاكهم، إضافة إلى بعض العقود المحلية الصغيرة - بما في ذلك عقود تدريب لقوات دفاع جنوب إفريقية - مع أنه كان دوماً يتحسس ويسعى إلى تأمين مشروعات جديدة. وضع بارلوي مطوية دعائية تتحدث عن برنامج متكامل للتدريب في مجالات أعمال التخريب، والعمليات التي تنفذ خلف خطوط العدو، والأسلحة - وهي تلخيص لما كان هو وأعوانه يقومون به في أثناء خدمتهم العسكرية. وحين اتصل سيمون مان ببارلوي نيابة عن صديقه بكنغهام بخصوص المشكلة الصغيرة التي يواجهها في أنغولا، كان بارلوي مستعداً لاقتراح حل يقوم على استخدام جنود مرتزقة.

قدمت الفرصة التي لاحت لشركة النتائج التنفيذية لخوض القتال لمصلحة سانتوز ضد عصابات يونيتا دليلاً على أن المرتزقة يضعون المال فوق الاعتبارات الأخلاقية؛ لأن بارلوي وجنوده السابقين من الكتيبة - 32 الذين أمضوا حياتهم المهنية في القتال إلى جانب ثوار يونيتا ضد نظام سانتوز والحركة الشعبية لتحرير أنغولا (إمبالا)، سيقاثلون الآن في صف عدوهم اليساري السابق ضد حليفهم السابق المدعوم من الولايات المتحدة.

خاطب سيمون وتوني شركة النفط الحكومية سونانغول للتعاون أو بعبارة أكثر تحديداً - طلباً للدعم المالي - ولوضع خطة لتحرير معدات توني المحتجزة واستئناف ضخ عوائد النفط إلى جيب الحكومة. وحين سئل توني بكنغهام عن تكلفة تحرير ميناء سويو، اقترح مرتجلاً رقماً لا يستند إلى أي حسابات وهو 10 ملايين دولار. استفسر المدير الأنغولي عن معلومات حساباتهم المصرفية. ويتذكر أحد الذين حضروا الاجتماع أن البهجة كانت تطفئ على المهتمين بهذا المشروع؛ إذ إن مجرد ذكر الملايين رفعت من مستوى تحفزهم

للعمل. وبعد ذلك، كان سيمون يجلس في المقعد الخلفي لطائرة ميغ أنغولية في مهمة استطلاعية وجمع المعلومات اللازمة للقيام بالعملية».

في البداية، كانت الخطة أن تقوم شركة النتائج التنفيذية بتقديم التدريب، والمعدات، والمساندة للجيش الأنغولي لتحرير ميناء تصدير النفط. غير أن العجز الظاهر في الجيش الأنغولي في أن يكون قوة مقاتلة دفع القائمين على الشركة إلى أن يكونوا هم رأس الحربة في العملية. وباستخدام بضع عشرات فقط من مجندي النتائج التنفيذية - أغلبهم مقاتلون أفارقة من أنغولا وناميبية وجنود سابقون من كتيبة 32 - تولى لافراس لوتينغ قيادة مرتزقة النتائج التنفيذية على متن سفينة من المحور البحري، كما استخدمت الطائرات المروحية، إضافة إلى كتيبتين أنغوليتين لتقديم الإسناد والدعم. وبعد أن دفع الهجوم ثوار حركة يونيتا إلى التراجع والانسحاب من الميناء، استعادت الحكومة الأنغولية سيطرتها على الميناء وعلى معدات توني. لقي ثلاثة من المرتزقة من جنوب إفريقيا حتفهم في معركة سويو، وجرح عدد كبير منهم. وسحبت شركة النتائج التنفيذية بقية العتاد بعد انتهاء المهمة بنجاح. ومع وقوع الميناء تحت حماية الأنغوليين، أعادت قوات يونيتا الكرة بهجوم جديد وتمكنت من استعادة السيطرة على الميناء بعد عدة أشهر.

أدرك سانتوز بعد أن أعجب بالنجاح الكبير والسريع للعملية التي نفذتها شركة النتائج التنفيذية أنه سيحتاج إلى دعمهم مرة أخرى في مواجهة تقدم ثوار يونيتا ووضع حل طويل الأمد لهذه المشكلة. أرسل دو سانتوز طائرة خاصة لإحضار توني من لندن إلى أنغولا لمناقشة عقد طويل الأمد لتدريب الجيش الأنغولي. وانتهى المطاف بالاثنتين إلى الاتفاق على صفقة تلبى حاجة أنغولا إلى قوة أمنية فاعلة وسريعة الحركة وحاجة النتائج التنفيذية إلى العائد المالي. كان الثوار يسيطرون على المناطق التي تحتوي على مناجم الماس، وكان أحد الأهداف الأساسية من السيطرة عليها هو حرمان سافيني من الدخل المالي الذي توافره تلك المناجم. لم يكن صعباً توقع من سيكون أول المساعدين في استغلال وتطوير المناطق المحررة.

وإدراكاً للحاجة المستقبلية لجيش مؤسسي خاص جاهز وقادر على تقديم الأمن والحماية في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار، قام الشركاء الجدد بتسجيل شركة

جديدة تحت اسم النتائج التنفيذية في بريطانيا للقيام بتنفيذ العقد الأنغولي بوصفه عملية مشتركة بينها وبين شركة النتائج التنفيذية التي تتخذ من جنوب إفريقيا مقراً لها. ومع أن الوثائق التي استخدمت في تأسيس الشركة الجديدة تدرج اسم إيبين بارلو وزوجه سوزان بوصفهما المالكين للشركة، إلا أن جميع الحسابات تشير إلى أن سيمون مان وبكنغهام كانا هما القوة الحقيقية وراء الشركة الجديدة. ومع وجود مكاتب لها في جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة وعقود مجزية في أنغولا، لم يكن ينقص النتائج التنفيذية سوى عملاء ثابتين لتحويل نفسها إلى مؤسسة تجارية متعددة الجنسيات، متكاملة النمو. وبدأ العمل بتجنيد المتعاقدين على الفور، لكن ليس قبل اتصال سيمون بصديقه في الحرس الاسكتلندي، تم سبايسر؛ كي يعرض عليه منصباً تنفيذياً في الشركة الجديدة. ولما كان سبايسر مستمراً في الخدمة العسكرية ويطمح في حصوله على ترقية وشيكة، فإنه اعتذر عن عدم تلبية دعوة صديقه بحجة أنه على وشك تقلد منصب قيادي طال انتظاره.

وفي حين كان مان وعصبته في النتائج التنفيذية يتصورون أنفسهم أنهم طلائع هذه الصناعة الجديدة، فقد تحتم عليهم تحقيق نجاح في أول عملية لهم قبل الإعلان عن العصر الذهبي الجديد للمرتزقة العصرية. كانت العقبة الأولى التي واجهتهم تتمثل في تدريب جيش حكومي منهك القوى، سيئ التسليح، سيئ الانضباط، عديم الخبرة، وإلى حد ما غير مبال. ومع أن العقد الأولي نص على أن تقوم شركة النتائج التنفيذية بتدريب وتسليح الجيش الأنغولي، إلا أنه سرعان ما تبين أن ذلك وحده لا يمكن أن يحولهم إلى قوة مقاتلة فاعلة. قام مان وبكنغهام بإعادة التفاوض بشأن العقد بحيث يسمح لهم -وللمرتزقة التابعين لهم- بالتحرك في عمليات قتالية كاملة، رافعين قيمة العقد إلى 100 مليون دولار لمدة سنة واحدة، ثم مدد العقد إلى ثلاث سنوات بقيمة 300 مليون دولار.

وكما هي حال الجنود السابقين الذين يتحولون إلى متعاقدين أمنيين، فإن المتعاقدين الذين وظفتهم شركة النتائج التنفيذية يتلقون أضعاف ما كانوا يتقاضونه في مهنتهم السابقة في الجيش. كان يدفع للذين يعملون على خط المواجهة، وهم في أكثرهم من الأفارقة السود من أنغولا، وناميبية، والجنود السابقين في كتيبة 32 الجنوب إفريقية راتباً يبلغ ألفي دولار أمريكي في الشهر، أما الأوكرانيون والطيارون الأجانب الآخرون،

فكانوا يكسبون عشرة آلاف دولار في الشهر، أما معدل ما يتقاضاه الضابط فكان زهاء 4 آلاف دولار، وهذا المبلغ يعادل أربعة أو خمسة أضعاف ما كانوا يتقاضونه في جيش جنوب إفريقيا. ولسنا هنا أمام جزء من جيش من المرتزقة البيض على غرار بوب دينارد أو مايك هوري، بل أمام إعادة تشكيل مخصصة للهيكل الكلاسيكي في مكافحة الإرهاب المؤلف من الأفارقة البيض يقودون ويقاتلون جنباً إلى جنب مع رجال القبائل الأنغولية والناميبية. ونتيجة لقرار حكومة جنوب إفريقيا حل وتسريح كتيبة 32، فإن ما تتطلبه تعبئة المقاتلين للعمل مع شركة النتائج التنفيذية هو إجراء مكالمتين هاتفيتين فقط.

لما كان أكثر أفراد كتيبة 32 قد سبق لهم أن شاركوا في عمليات قتالية ضد الأمم والدول التي يحملون جنسيتها في المدة الممتدة بين السبعينيات والثمانينيات، فقد وجد هؤلاء الجنود أنفسهم لاجئين دون موطن يمكنهم العودة إليه دون الخوف من الملاحقة القضائية بعد أن استغنت عنهم قوات الدفاع في جنوب إفريقيا. وفي خطوة هي جزء من عملية تحوّل جنوب إفريقيا إلى حكم الأغلبية، وافقت حكومة جنوب إفريقيا على منح جميع الأجانب الذين قاتلوا ضمن كتيبة - 32 جنسية الدولة؛ كي يتمكنوا من توفير عيش كريم لأنفسهم ولأولادهم. وفي خطوة تعكس تنكّر المجلس القومي الإفريقي (إي إن سي) واستياءهم من دفاع الجنود السود عن النظام العنصري، فقد عمدت الحكومة الجديدة إلى توطين هؤلاء الجنود السابقين في قاعدة عسكرية مهجورة كانت تابعة لقوات الدفاع، وقد جاء قرار التخلي عن هذه القاعدة بسبب المخاطر الصحية التي تسببها مناجم الإسبست في المنطقة. تقع مدينة بومفرت في منطقة جدداء على طرف صحراء كالاهايري، على بعد 100 ميل من أقرب مدينة مأهولة. وفي ظل عدم وجود أراض زراعية تصلح للفلاحة، أو مناطق صناعية توافر فرصاً للعمل، فقد وجد الجنود السابقون أنفسهم في حالة من البؤس وانعدام الفرص في مواجهة مستقبل قائم من الفقر والجوع. وكانت المشاركة في حروب الآخرين هي الوسيلة الوحيدة لتوفير لقمة العيش لأسرهم، وكانت أعداد المتحفزين للمشاركة أكثر من الطلب.

قد تُعَرِّض عمليات النتائج التنفيذية حياة الجنود السابقين للخطر، إلا أن ذلك يمكن أن يكون مخاطرة محسوبة. فحروب الأدغال الإفريقية عادة ما تبدأ بإطلاق نار حاد

لمدة قصيرة إلى أن يقرر أحد الطرفين أن الطرف الآخر على وشك اكتساحه، فيقرر الانسحاب ليعيد ترتيب صفوفه ويعاود الكرّة مرة أخرى في اليوم اللاحق. أما المخاوف الأكثر خطورة، فهي احتمال الإصابة بجراح مقعدة، أو أسوأ من ذلك الوقوع في الأسر. وفي حين أن بعض المرتزقة أو قادة الثوار الأفارقة قد سمعوا من وقت لآخر عبر تاريخهم الطويل في القتال بعبارة «اتفاقية جنيف»، إلا أن الجماعات المسلحة وجيوش المرتزقة ليست بحاجة إلى عدّ نفسها ملزمةً بنصوص معاهدة مصممة لوضع قواعد تحكم الحروب بين الدول الموقعة عليها وعلى الرغم من الأخطار التي يواجهونها، إلا أن رجال بومفرت كانوا في أمسّ الحاجة لكسب لقمة العيش لأسرهم، وكانت النتائج التنفيذية قادرة على نشر جيشها الصغير المكوّن من عدة مئات من الجنود في وقت قصير.

وساعد الدعم الجوي المتوافر لشركة النتائج التنفيذية، والتكتيكات غير التقليدية، واستخدام الأسلحة المتطورة مثل القنابل الممتصة للأوكسجين من الهواء، ساعدت في ترجيح كفة ميزان القوى في النزاع. وقد قام المقاتلون من النتائج التنفيذية والجيش الأنجولي بدحر قوات حركة يونيتا من جميع المناطق المنتجة للماس. وقد أدى الهجوم السريع إلى دفع مقاتلي حركة يونيتا إلى طاولة المفاوضات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1994، وقع طرفا النزاع على بروتوكول لوساكا، منهيين بذلك حرباً دامت ثلاثة عقود من الزمن.

ومع أن يونيتا أضافت مطلباً محدداً إلى اتفاقية السلام ينص على أن تغادر النتائج التنفيذية البلاد، إلا أن الأمر احتاج إلى تدخل حكومة الرئيس الأمريكي كلينتون وتهديدها بمنع وصول مساعدات الأمم المتحدة إلى أنغولا لكي يقطع سانتوز علاقته بشركة النتائج التنفيذية، فاضطرت إلى الانسحاب في كانون الثاني/يناير من عام 1996 قبل انتهاء مدة العقد المبرم بينها وبين الحكومة الأنغولية. لم تكن حكومة كلينتون ترغب في إجبار سانتوز على التزام أحكام اتفاقية لوساكا بقدر ما كانت ترغب في أن تستبدل الحكومة الأنغولية بشركة النتائج التنفيذية شركة عسكرية خاصة أكثر انسجاماً مع الحساسيات السياسية اللائقة: وهي شركة المصادر العسكرية المهنية، واختصاراً (إم بي آر آي)، وتضم مجموعة من الجنرالات الأمريكيين المتقاعدين والمتقاعدين الأمريكيين يقومون

بتدريب الجيوش الأجنبية بما يخدم السياسات الأمريكية. لم تكن فكرة أن يقوم جنود مرتزقة بدعم نظام دكتاتوري غني بالنفط فكرة مستساغة. وكانت الولايات المتحدة تفضل أن تقوم شركة أمريكية خاصة من عندها بتدريب الجيش الأنجولي ودعم النظام الدكتاتوري الغني بالنفط مقابل مبلغ أقل مغالاة في الأجر هو 2 مليون دولار في السنة.

ومع أن الصفقة الأنجولية المربحة للنتائج التنفيذية انتهت نهاية مفاجئة وسريعة، فلم يكن لدى مان وبكنغهام أسباب للقلق بشأن الفرص المستقبلية؛ إذ نجحت النتائج التنفيذية نجاحاً باهراً في تقديم خدمة قوتها المقاتلة المؤلفة من جنود محترفين في حل النزاع الأنغولي المزمّن، وقدمت نموذجاً عملياً جديداً لحروب المرتزقة المعاصرة. وبذلك ولد نموذج جديد تقوم بموجبه الشركات الداعمة بدفع المال لتقديم الخدمات الأمنية مقابل حصولها على ضمانات وتأكيدات بالحصول على نسبة محددة على استثمارها. وبذلك يمكن لزعيم دولة ما، ورئيس شركة نفطية الاستفادة من العلاقة التوعمية التي يستفيد منها الاثنان من التدفق غير المنقطع للنفط، أما السياسة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وغيرها من الاعتبارات الدافئة والغامضة التي ينعم بها، ويتوقعها الناس في الدول الغربية ويكونون لها الاحترام، فإنها تأتي في مرتبة ثانوية من الحساب في السعي نحو تحقيق الثروة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية. لقد قامت النتائج التنفيذية بسلخ البعد الأخلاقي عن الحرب وحوّلتها إلى مشروع تجاري مدر للأرباح.

يمثل كل من بكنغهام، ومان، ولوتينغ، وبارلو الجوهر المركزي لشركة النتائج التنفيذية في أيامها الأولى. ولكن وبعد توسع المشروع، تضاءلت مشاركة بارلو ونمت نواة الشركة لتشمل المستشار التجاري مايكل غرونبيرغ. انبهر مان من مهارات غرونبيرغ الذي كان يعمل في السابق محاسباً لدى ستوي هاورد، وقام غرونبيرغ بمساعدة مان في إعادة هيكلة ترتيبات الصفقة المالية مع سانتوز حين كان يقضي عطلة استجمامية في أنغولا مع سيمون. وبحكم كونه ابن عم الفتاة التي سيتزوجها مان، فقد كان لدى غرونبيرغ أكثر من مجرد أسباب مهنية في إدارة مشروعات مان الأكثر حساسية. لقد قام غرونبيرغ بإصلاح العورات المالية في تلك الصفقة واضعاً عقوداً محكمة السبك - بدلاً من قصارى جهده في حماية زبائنه من أي مسؤولية قانونية قد تنشأ عن تلك العقود. وبدأ غرونبيرغ

يتولى مسؤولية الإشراف المالي على المشروعات المتنامية التي يطورها مان وبكنفهام باستخدام الأموال التي حصلوا عليها من الصفقة الأنجولية. وفي مرحلة ما، كان هناك ثمانية عشر مشروعاً تجارياً تتخذ من مكتب غرونبيرغ بلازا مكتب 107 في تشيلسا عنواناً بريدياً لها. ويتراوح نشاط المشروعات التي جرى تطويرها تحت مظلة النتائج التنفيذية من شركات النقل الجوي، ومشروعات السياحة، إلى منتجات برامج الحاسوب الأمنية، وهي واحدة من الخبرات الخاصة التي يتمتع بها مان. وفي حين تبدو برامج الحاسوب الأمنية والسياحة مشروعات عادية بريئة، إلا أن أكثر المشروعات الجديدة -مثل شركة آيبس للنقل الجوي- كانت مصممة للقيام بخدمات مزدوجة للشركة الأم. وفي حين أن النشاط المعلن لشركة آيبس هو أنها مؤسسة تجارية عادية تقوم برحلات جوية للنقل المدني لعملاء من غير المرتزقة، إلا أن امتلاك تلك المؤسسة يمكن شركة النتائج التنفيذية من وضع ترتيبات اقتصادية للنقل الجوي دون أن يكون لديها أدنى قلق حول أمن وسلامة العمليات الأكثر حساسية من نشاطها. والشيء الذي أدهش العالم السري للمتعاقدين الأمنيين هو الجرأة العلنية التي أبدتها النتائج التنفيذية حين نشرت على صفحات موقعها الإلكتروني قائمة مفصلة بالخدمات العسكرية التي تقدمها، عارضة صوراً للدبابات، والطائرات النفاثة، والعمليات العسكرية، بأسلوب يجعل من أعمال بيع العنف خدمات عادية كخدمات القضاء على الحشرات في المنازل والمتاجر.

وبصفتها شركة شرعية ذات هيكل مؤسسي، وبعد حصولها على تدفق مفاجئ درامي في الدخل، أخذت شركة النتائج التنفيذية تتصرف بمثابة وطموح كأبي شركة حديثة النشأة تسعى إلى توسيع عملها ونشر أخبار نجاحها. فقامت بتوظيف صحافيين مثل آل فينتر وجم هوبر للعمل لحسابها. وقام الاثنان بإجراء المقابلات التي تفرغت عنها مقالات تحمل عناوين مثل «جيش مملوك ملكية شخصية». ويبدو أن الحملة التسويقية لقيت بعض النجاح. فبعد انتهاء عملية أنغولا، كانت النتائج التنفيذية قد وقعت عقداً جديداً، وقامت بنقل مئة وخمسة وعشرين من مرتزقتها مباشرة من أنغولا إلى دولة صغيرة في غرب إفريقيا في طائرة بالية من نوع بوينغ 727. وعلى متنها مجموعة من مواطني جنوب إفريقيا البيض ورجال سود من قبائل أوفامبو الذين لم يبلغوا عن

وجهتهم النهائية إلا قبل هبوط طائرتهم بوقت قصير؛ إذ جاء هؤلاء المرتزقة لإنقاذ سيراليون.

سيراليون هي دولة صغيرة في غرب إفريقيا مشهورة بكونها ملجأً ومركزاً لإعادة توطين الرقيق البريطانيين أكثر من كونها دولة تملك ثروة غير مستغلة من الماس والمعادن النفيسة. دخل زعيم الثوار فودي سانكوه المدعوم من رئيس ليبيريا الجشع تشارلز تيلور ومعه مئة من الجنود المرتزقة من ليبيريا في آذار/ مارس من عام 1991، وبدأ بحملة سفك للدماء امتدت على مدى أربعة أعوام في تقدم بطيء نحو العاصمة. وفي نيسان/ إبريل من عام 1995، ظهر أن الحرب تتأرجح على أعتاب نهاية دموية حين كانت عساكر سانكوه تخوض معارك ضارية على مشارف فريتاون عاصمة سيراليون.

كان زعيم سيراليون في ذلك الوقت النقيب فالينتين ستراسر، الذي وصل إلى السلطة عام 1992 وعمره آنذاك 25 عاماً بعد أن قامت مجموعة من ضباط الجيش بطرق باب قصر الرئيس للمطالبة برواتبهم التي لم تدفع منذ زمن. فر الرئيس من البلاد، فقرر الضباط تصيب ستراسر رئيساً للبلاد مكانه في انقلاب فعلي على السلطة في البلاد.

وفي مطلع عام 1995، وبعد أن قامت الجبهة الثورية الموحدة التي يتزعمها سانكوه بتحقيق انتصارات مهمة على جيش سيراليون، قام ستراسر بالتعاقد مع المرتزق الأمريكي صاحب الشهرة الواسعة بوب ماكينزي ليتولى قيادة مجموعة مؤلفة من أربعة آلاف جندي من قوات الغورخا جرى استئجارهم من شركة جزيرة القنال تدعى مجموعة غورخا الأمنية (جي سي جي). وفي غضون شهرين، نجحت قوات الجبهة الثورية الموحدة في قتل ماكينزي وعددٍ من جنود الغورخا في كمائن نصبتها لهم، وسحبت الغورخا ما بقي من جنودها. وواصل الثوار زحفهم نحو العاصمة.

بعد ذلك، لجأ ستراسر إلى شركة النتائج التنفيذية التي أنهت لتوها عملية ناجحة في أنغولا. ويفيد مصدر قريب من المفاوضات التي جرت قبل توقيع العقد أن فريق النتائج التنفيذية كان متحمساً وقادراً على تنفيذ المهمة، ليس ذلك وحسب، بل اكتشفت الشركة حيلة تمكن ستراسر من جعل صندوق النقد الدولي يدفع المصاريف الأمنية. وكان العقد مبدئياً لسنة واحدة، ولكنه زيد في النهاية إلى 35 مليون دولار لمدة 21 شهراً.

وفي حزيران/ يونيو من عام 1995، قاد الطيار نيل ستايل طائرة بوينغ 727 حاملاً معه 125 رجلاً يعملون في شركة النتائج التنفيذية من أنغولا إلى فريتاون، وبعد أيام قلائل، بدأ الجنود المرتزقة عملياتهم العسكرية ومهاجمة الثوار. وبعد تسعة أيام من القتال الشديد، تراجع الثوار عن المناطق المطلة على العاصمة ولاحقهم مقاتلو شركة النتائج التنفيذية إلى الأدغال. لم يكن باستطاعة قوات الجبهة الثورية الموحدة أن تصمد أمام نيران المدفعية المنطلقة من طائرة هند التي كان يقودها طيارون مهرة، ولا تكتيكات الكمائن والشراك التي كان ينصبها المرتزقة المحترفون. وخلال أسابيع، نجحت قوات النتائج التنفيذية في استعادة مناطق شاسعة من البلاد؛ وجرى تأمين مناجم الماس ووضع حراسة مشددة عليها. وفي هذه المرة، لم يكن هناك حاجة إلى التظاهر بأن المهمة كانت للتدريب أو لتقديم خدمات الدعم والمساندة، فكل ما في الأمر أن رجال النتائج التنفيذية قاموا ببساطة «بمعاينة» المرتزقة، خصمهم المقابل، الذين يعملون مع الجبهة الثورية الموحدة.

وفي أعقاب احتجاجات شعبية، وافق ستراسر على إجراء انتخابات ديمقراطية هي الأولى في البلاد منذ ثلاثين عاماً، وهي الانتخابات التي أوصلت أحمد تيجان كاباه إلى السلطة في آذار/ مارس من عام 1996. وافق كاباه في مفاوضات السلام التي عقدها مع الثوار على إلغاء عقده مع شركة النتائج التنفيذية. وقام غرونبيرغ بإرسال فاتورة بقيمة 35.2 مليون دولار إلى حكومة سيراليون ولكنها حصلت على 15.7 مليون دولار فقط قبل أن تغادر البلاد بسبب عدم حصولها على مستحقاتها المالية بموجب العقد في كانون الثاني/ يناير من عام 1997. ومكث عدد من المرتزقة تحت اسم لايفغارد، وهو اسم لإحدى الشركات الجديدة التي أنشأتها شركة النتائج التنفيذية وذلك لحماية مناجم الماس والمعادن النفيسة. ومع ذهاب النتائج التنفيذية، وقع انقلاب على نظام حكم كاباه في مايو من عام 1997. وتحالف الحاكم العسكري الجديد مع الجبهة الثورية الموحدة وعادت الفوضى لتسود البلاد مرة أخرى. وفي هذه المرة لم تأت النتائج التنفيذية لإنقاذ الموقف.

على الرغم من الصعوبات التي واجهت القائمين على شركة النتائج التنفيذية في تحصيل مستحقات الشركة في ذمة حكومة سيراليون في عملياتها الثانية، إلا أن أصحاب الشركة حققوا فوائد مالية كبيرة. وبعد نجاحهم في أنغولا وسيراليون، انتهى وجود

النتائج التنفيذية نهاية طبيعية. وبحسب ما يقوله غرونبيرغ، فإن «إيبين أخذ عشرة ملايين دولار وذهب في سبيله، وجنى جميع الشركاء أرباحاً مجزية، إذ حصد سيمون 60 مليون دولار، وحصل توني على 90 مليون دولار». ولم يذكر غرونبيرغ شيئاً عن نصيبه هو، غير أنه بالأخذ في الحسبان أنه يملك عدة منازل فخمة، وعدة سيارات فاخرة، وغيرها من مؤشرات الثراء، فإنه لا بد أن يكون قد حصل على حصة كبيرة. إضافة إلى ذلك، فإن الدخل المباشر الذي حصلوا عليه من العملية لم يشمل العوائد المحتملة من الاستغلال المستقبلي للمعادن والمناجم.

ومع أن شركة النتائج التنفيذية شقت طريقها عبر الحدود مع أنغولا لدحر الثوار وإعادة الأمن إلى المناطق التي توجد فيها مناجم الماس، إلا أن غرونبيرغ يزعم أن الربط بين المرتزقة والماس كان بمحض المصادفة. «كان الهدف هو إخراج الثوار من المنطقة ودحرمهم إلى الورا، واستعادة السيطرة على المدن. هل كان هناك مناجم للماس جرى تأمينها؟ بالطبع. ولكن الهدف كان تأمين المدن؛ لأنها الأماكن التي يقطنها السكان المدنيون وليس المناجم». ويبدو منطوق غرونبيرغ المثير مقنعاً وربما كانت حجته هذه أثبت لولا أن القائمين على شركة النتائج التنفيذية لم يغادروا الدولتين. وما قاله مايكل صحيح، لأنه بعد أن خسرت يونيتا التابعة لسافيني المناطق التي يوجد فيها الماس، فقد القدرة على دفع أجور جيشه وإعادة نفسه. غير أن شركة برانش إنيرجي التي يملكها بكنغهام (وكان اشتراها من إيبين بارلو عام 1995) حصلت على امتيازات للتنقيب عن الماس في أنغولا عام 1996. وقامت شركة برانش إنيرجي بدمج ممتلكاتها في أنغولا وسيراليون ضمن شركة واحدة أطلق عليها دايمنود ويركس (أعمال الماس)، وهي شركة مساهمة عامة تباع أسهمها في سوق فانكوفر المالي، ويملك تم سبايسر وسيمون مان أسهماً ممتازة فيها.

ومن المنصف القول: إنه لم يكن هناك مقابل مباشر بين تقديم خدمات الجنود المرتزقة والحصول على امتيازات التنقيب عن المعادن؛ فالموارد الطبيعية تحتاج إلى قدر كبير من التطوير والإدارة، إلا أن تورط أشخاص بعينهم في كلا المجالين يثير بعض القضايا الشائكة. ويجد كوبس كلاسنز، وهو أحد المتعاقدين الذين عملوا مع شركة النتائج التنفيذية وشاركوا في القتال في سيراليون، أن من الصعب تصديق مقولة أن

السعي وراء الموارد الطبيعي لم يكن القوة الدافعة وراء النموذج التجاري للشركة. فبعد قتال شرس لتحرير حقول الماس في سيراليون، يتذكر كلاسنز اللحظات التي وصل فيها توني بكنغهام في منتصف صيف عام 1995 ويقول: «لقد كان يجلس على مقدمة سيارة لاندروفر لابساً قبعة عسكرية وفي يده علبة بييرة في الساعة العاشرة صباحاً، في حين كان جميع الجيولوجيين الذين جاء بهم يعرضون عليه عينات من التربة تظهر مدى غنى المنطقة بالماس». وبعد مشاهدة ذلك المنظر، ترسخت العلاقة بين السيطرة على الموارد الثمينة واستخدام الحرب المخصصة في ذهن كلاسنز. إضافة إلى ذلك، خلص تقرير سري غير منشور صدر عام 1995، عن قسم الاستخبارات في وزارة الدفاع البريطانية إلى أنه: «يظهر أن الشركة والقائمين عليها كانوا قادرين على مقايضة خدماتهم الأمنية مقابل حصص كبيرة في استغلال الموارد الطبيعية والسلع في الدول التي تعمل فيها».

لقد أسدى مان وبكنغهام خدمات كبيرة لدولتي أنغولا وسيراليون، وجنبا أرباحاً كبيرة من شركة النتائج التنفيذية. غير أن من سوء طالعهما أن انطباع «أحمل بندقيتك، سوف نساغر» الذي يبعثه شعار الشركة أدى إلى الإسراع في إصدار تشريعات مناهضة لأعمال المرتزقة في جنوب إفريقية، وهو أمر يقلق أي عميل مستقبلي محتمل. وكان الحل الذي رأوه هو تأسيس شركة جديدة تتمتع بسمعة عالية، وقيادة عالمية من الطراز الأول، على أن تعهد بالأعمال الثقيلة من نشاطها إلى الجنود السابقين من جنوب إفريقية الذين كانوا عماد شركة النتائج التنفيذية. ومرة أخرى اتصل سيمون مان بصديقه القديم المقدم تم سبايسر.

ساندلاين

منذ الوقت الذي طلب فيه مان إلى سبايسر أن يشاركه العمل في شركة النتائج التنفيذية، أحيل سبايسر إلى التقاعد من الجيش وبدأ العمل في مهنة مملة في السوق المالية. وفي لقاؤهما الأولي، استطاع مان أن يقنع سبايسر برؤيته الجديدة حول تأسيس «شركة عسكرية خاصة»، بحيث تضيف هذه الشركة طبقات جديدة من أساليب الإدارة التنفيذية الغربية وأن تعهد إلى أطراف ثانية مهمة تنفيذ الجوانب التي تحتاج إلى الجنود المرتزقة على غرار النتائج التنفيذية.

اعترف لي سبايسر بأنه ربما كان ساذجاً بعض الشيء حول إنشاء الشكل الجديد من النتائج التنفيذية. «لم يكن قد مضى على خروجي من الجيش سوى أحد عشر شهراً. لم يكن لدي أي إدراك متأخر... كانت مخاطرة، وكنت أمام عرض للعمل في قطاع الأمن الخاص». وكان عرض العمل الذي قدمه سيمون لسبايسر يقدم أجراً يعادل ضعفي الراتب الذي كان سبايسر يتقاضاه في الجيش، إضافة إلى ترتيبات لتقديم قرض لسبايسر يمكنه من شراء سيارة جديدة من طراز أستون مارتن. قبل سبايسر العرض وبدأ على الفور بتأسيس الشركة الجديدة: «توجهت لزيارة شركة النتائج التنفيذية في سيراليون. كان المفترض في الشركة الجديدة أن تكون منظمة منفصلة. كان واجبنا أن نؤسسها، وكان مفترضاً فيها أن تكون على الشاطئ. ولقد ثارت نقاشات حول الجوانب الأخلاقية في عمل الشركة. وكان جميع الذين تحدثوا عن ساندلاين متفقين على أن تكون الشركة مشروعاً». ومع أن الرواية الرسمية للمؤسسين تقول: إن ساندلاين هي من بنات أفكار بكنغهام، ومان، وسبايسر، وأن الفكرة عرضت لهم أول مرة في أثناء تناولهم الغداء في مطعم تشيلسا لافاميليا في تشرين الأول / أكتوبر من عام 1996، إلا أن مصادر مطلعة تقول: إن تم سبايسر قد شرع فعلياً بالدخول في مفاوضات بشأن ما أصبح فيما بعد أول عقد تنفذه شركة ساندلاين في أيار / مايو من عام 1996، أي قبل سبعة شهور من اجتماع مطعم تشيلسا لافاميليا.

وفي ربيع عام 1996، كان ريتشارد بيثيل (اللورد ويستبري) وشركته دي إس إل يعملان في بابوا غينية الجديدة¹، لكنه لم يكن مبهوراً بقدره الحكومة هناك على دفع المستحقات المترتبة في ذمتها بموجب عقود تأمين المناجم، ولا بعزمها على فعل ذلك. كانت الحكومة تعاني من أزمة مالية منذ عام 1989 حين قام سكان جزيرة بوغينفيل ذوو النزعة الانفصالية بإغلاق منجم النحاس الضخم في الجزيرة تعبيراً عن سخطهم من تدفق عوائد الموارد الطبيعية في جزيرتهم إلى جيوب الحكومة المركزية بدلاً من معالجة الفقر والبؤس الذي يطغى على الجزيرة. وقد أدى سوء معالجة الموقف إلى اندلاع حرب

1- الجزء الشرقي من جزيرة غينية الجديدة، وهي الجزيرة الثانية في العالم من حيث المساحة، وتقع في المحيط الهادئ شمالي أستراليا وشرقي إندونيسية.

أهلية دامت عشر سنوات. ولما كان منجم بانغيونا هو مصدر نصف العملات الصعبة الواردة إلى بايوا غينية الجديدة حين يعمل بكامل طاقته الإنتاجية، فقد كانت السيطرة على المنجم هدفاً إستراتيجياً لجيش بوغينفيل الثوري الانفصالي. وحين استفسرت الحكومة عن قدرة دي إس إ على حل المشكلة، قام ريتشارد بتحويل الاستفسار إلى صديقه سيمون مان. وكانت أول مهمة يكلف بها تم سبايسر رئيس سانداين الجديد هي إنجاز هذه المهمة.

وبدأ سبايسر على الفور بالاتصال بحكومة بايوا غينية الجديدة التي كانت تعاني من ضائقة مالية بخصوص المشكلات الأمنية التي تعانيها. وبالأخذ في الحسبان القدرة الإنتاجية لمنجم بانغيونا في حالة تشغيله، فإن المفاوضات الصحيحة يمكن أن تدر دخلاً يمكن أن تطفى على أي صفقة يمكن لتوني أن يعقدها في أنغولا أو سيراليون. ولم تكن مطالب سكان الجزيرة بالاستقلال، ولا المشكلة الناتجة عنها وهي التي أدت إلى إغلاق المنجم وتخريبه داخله في الاعتبار.

وفي مناقشاته المبكرة مع حكومة بايوا غينية الجديدة، استخدم سبايسر الأوراق المروسة للشركة التي تحمل عنوان بلازا 107، وهو عنوان شركة غرونبيرغ لإدارة العقارات والاستشارات العقارية. ولم يبدأ الشركاء بالتفكير في أفضل الطرق لاستغلال هذه الفرصة إلا بعد أن اتضحت احتمالات تحوّل المفاوضات في بايوا غينية الجديدة إلى إبرام عقد ذي شأن. وتوجه سبايسر ومان إلى مكتب للتصميم الفني في البناية نفسها التي يوجد فيها مكتب غرونبيرغ ووضعاً معاً عناصر بطاقة أعمال وترويسة أوراق الشركة الجديدة مستخدمين اسم سانداين. ولم يكن الشعار الذي صممه لسانداين سوى خطين متعرجين، وهو أفضل ما يعكس السرعة التي يمكن إنشاء الشركات فيها لاقتناص الفرص المجزية.

وعلى الرغم من أن الأدلة تشير إلى أن الجهود التي بذلت في إنشاء ما أصبح يعرف فيما بعد بعمليات سانداين قد بدأت قبل لقاء الغداء في تشرين الأول / أكتوبر 1996 بوقت طويل، وهو اللقاء الذي يزعم سبايسر في مذكراته الشخصية أنه نقطة البداية في تأسيس سانداين، أقول: إن هذا لا يعني أن الاجتماع الذي انعقد في مطعم لافاميليا كان عديم

الأهمية. ذلك أن أول ظهور لمصطلح «شركة عسكرية خاصة» في وسائل الإعلام كان بعد عدة أسابيع من لقاء الغداء في المطعم. وهذا يرجح أن الحديث الذي دار في الاجتماع ربما كان يدور حول وضع إستراتيجية للعلاقات العامة لتلميع صورة دور المرتزقة في حين سيصبح واحداً من أكثر التطورات التي طرأت في هذا المجال أهمية في مئات السنين من الحروب المخصصة. لقد حاولت النتائج التنفيذية أن تطور نموذجاً مؤسسياً جديداً لتأجير الجنود، غير أن وصمة عهد التمييز العنصري والمخاوف من انفلات الجيوش الخاصة تبقى قائمة. ومن الحلول المقترحة: إعادة تسويق الفكرة عن طريق إلباس شركة النتائج التنفيذية قناعاً براقاً زاهياً من القيادات المحترمة تحت مسمى جديد هو ساندلاين. وتتطلب هذه المبادرة الكبيرة إستراتيجية قوية للعلاقات العامة بحيث تغير من الانطباع حول مفهوم المرتزقة. وفي حين قد يبدو التحول مقتصرأ على دلالات الألفاظ، إلا أن التغيير المتعمد في الاستخدام اللغوي إما أنه يمثل تطوراً نظرياً مهماً في المفهوم، أو أنه تحويل متعمد لفكرة تأجير خدمات الجنود المرتزقة.

بدأ القائمون على الفكرة الجديدة نشاطهم في إعادة تسويق خدمة تأجير الجنود تحت مسميات متوافقة مع حساسيات النهج السياسي الصحيح بوصفها «شركة عسكرية خاصة» واستخدام عبارة «متعاقداً» بدلاً عن عبارة «جندي مرتزق». وكان من المفترض أننا أمام عهد مستتير من المرتزقة. وكانت نقطة ارتكاز الدعاية لتسويق خدمات ساندلاين هي قصص نجاح شركة النتائج التنفيذية في أنغولا وسيراليون، مع تركيز غرونبيرغ جهوده في الحفاظ على انطباع عام بوجود جدار فاصل بين ساندلاين والنتائج التنفيذية. وفي مسعاها للحصول على وصف الشرعية وتوسيع مجال نشاطهم التجاري، قامت النتائج التنفيذية في تشرين الثاني / نوفمبر من عام 1996 بتوظيف بيرني مكوبي وهو عقيد متقاعد من القوات الخاصة الأمريكية ليرأس فرع شركة ساندلاين في الولايات المتحدة. ونظراً لما يتمتع به العقيد من سمعة مرموقة بصفته قائداً سابقاً لقوات الدلتا، فإن بإمكان مكوبي استخدام معارفه وموقعه وشبكات اتصاله لتوفير فرص جديدة لشركة ساندلاين لدى العملاء الأمريكيين. وقبل أن تبدأ ساندلاين بقطف ثمار عملها في الولايات المتحدة، كان يتحتم على رجالها أن يثبتوا جدارتهم.

وأخيراً أثمرت جهود سبايسر في البحث عن فرص محتملة للعمل في بايوا غينية الجديدة في كانون الأول / ديسمبر من عام 1997، حين تلقى عرضاً بقيمة 250 ألف دولار للقيام بدراسة مسحية حول أفضل السبل لدرح الثوار واستئناف حكومة بايوا غينية الجديدة تشغيل مناجمها. عاد سبايسر إلى الحكومة ومعه تقدير بقيمة 36 مليون دولار لتغطية مصاريف النقل والإمداد والأسلحة والقوة البشرية، وهو مبلغ لم يكن بوسع حكومة بايوا غينية الجديدة دفعه.

وفي السادس من كانون الثاني / يناير عام 1997، اجتمع سبايسر مع رئيس وزراء بايوا غينية الجديدة يوليوس تشان بهدف إقناعه بأن عملية سرية وخاطفة لاستعادة منجم بانغيونا سيفضي إلى نتائج إيجابية في الانتخابات المقبلة. ومع أنه لم يكن هناك فصل في الميزانية لتغطية عملية المرتزقة التي أطلق عليها «عملية المحار» إلا أن غرونبيرغ أوضح لتشان كيف يمكن لهذا الأخير تجاوز عرض المسألة على البرلمان للتصويت وذلك بكتابة سلسلة من الشيكات بمبالغ قليلة لا تتطلب موافقة البرلمان. وجاءت أكثر الدفعات من تخفيضات فرضت على الميزانيات القائمة، ودفع أكثر من نصف المبلغ مقدماً. وجاء في العقد أن الهدف هو «تدريب وحدة القوات الخاصة في البلاد على المهارات التكتيكية المخصصة لخدمة أهدافها: وجمع المعلومات الاستخبارية لدعم الانتشار الفاعل لعملياتها؛ والقيام بالعمليات الهجومية في بوغينفيل بالتعاون مع قوات دفاع بايوا غينية الجديدة بهدف شل حركة وفاعلية قوات حركة جيش بوغينفيل الثوري الانفصالي واستعادة السيطرة على منجم بانغيونا، وأن تقدم خدمات دعم وإسناد بعد انتهاء العملية، على أن تحدد لاحقاً باتفاق الطرفين وأن تخضع الخدمات الجديدة لأحكام اتفاق خاص يحدد مستواها وقيمة أجورها». ووقع تم سبايسر على العقد إضافة إلى عضو سابق آخر من شركة النتائج التنفيذية هو نقولا فان دن بيرغ بصفة «مستشار» للشركة. لقد كان اللاعبون الذين يقفون خلف شركة النتائج التنفيذية والشركة التي تسمى سانداين مندمجين بعضهم ببعض تعاقدياً وفكرياً على الرغم من أنهم منفصلون بعضهم عن بعض أمام الرأي العام.

وفي الوقت نفسه، بدأت المفاوضات مع توني بكنغهام لشراء الأسهم المتردية لمنجم بانغيونا المغلق الذي سيحرر عما قريب. وأرسل بكنغهام رسالة إلى وزير دفاع بابيوا غينية الجديدة يفيد فيها بأنه يملك حالياً ما قيمته 200 مليون دولار من الاستثمارات. وذكر بالتحديد سيراليون وأنغولا، قائلاً بأن «جميع استثماراته موجهة نحو استخراج الموارد المعدنية (النفط، والنحاس، والماس، والذهب) وكلها تتعلق بأوضاع ذات مخاطر أمنية وعسكرية عالية». ومرة أخرى تظهر أمامنا المحاور المتوازية بين الموارد المعدنية والمرتزة في دولة أخرى. ودون ساندلاين لن يكون هناك أي احتمالات لإعادة تشغيل المنجم، ودون العرض الذي قدمه توني للاستثمار المباشر واحتمال استمرار تقديم الخدمات الأمنية، فإنه لن يكون هناك أي فائدة للطرفين.

في السابع من شباط/ فبراير، وصل فان دن بيرغ ومعه أول فوج من مرتزقة جنوب إفريقية للبدء في تنفيذ المرحلة العملية الأولى من الاتفاقية الخاصة بالتدريب، وفي مدة قصيرة وصلت بقية عناصر الوحدة المكونة من 44 رجلاً. وفي 19 شباط/ فبراير، ذكرت حكومة بابيوا غينية الجديدة للحكومة الأسترالية أنها وقعت عقداً لبرنامج تدريب قواتها المسلحة مع شركة هي في الأصل شركة النتائج التنفيذية. وتسرب الخبر إلى الصحافة الأسترالية، وتعالق صيحات الاحتجاج والاستنكار، ثم قامت الحكومة الأسترالية - التي تعد بابيوا غينية الجديدة من ضمن مناطق نفوذها- بالضغط على حكومة بابيوا غينية الجديدة من أجل التخلص من المرتزقة.

وبدأ الجيش الذي أصابته الدهشة من قيام الحكومة التي تعاني من ضائقة مالية بدفع 36 مليون دولار إلى مرتزقة أجنبي أجر عملية يستغرق تنفيذها ثلاثة أشهر، بدأ بالتخطيط بهدف التخلص من تشان. وقرر قائد قوات دفاع بابيوا غينية الجديدة جيري سينغارونك أن يجمع المتعاقدين العاملين في ساندلاين والنتائج التنفيذية لإعادتهم إلى أوطانهم. على أن يلقي القبض على قائدهم تم سبايسر ويوضع في السجن. وفي السادس عشر من آذار/ مارس، بدأ الجيش في تنفيذ الخطة. وسبق المرتزقة الذين كانوا يقيمون في قاعدة عسكرية إلى طائرة نقل لتغادر بهم خارج البلاد. ودعي تم سبايسر إلى حضور اجتماع وأخذ بالقوة إلى الاعتقال. وطلب سينغارونك من تشان ووزير دفاعه ونائبه تقديم

استقالاتهم، تلقيهم رشى من الصفقة. فرد تشان بفصل سينغارونك من منصبه. غير أن سينغارونك قدم استقالته أملاً في تهدئة الموقف. ونتيجة لذلك، خرج الجنود المؤيدون لسينغارونك إلى الشوارع في مظاهرات مؤيدة لقائدهم العسكري في وقت كان الموقف يسير نحو التفجر. وتكون ساندلاين قد دفعت البلاد إلى حافة انقلاب عسكري.

وعلى الرغم من قيام الحكومة بعمليات دهم واعتقالات واسعة لسط سيطرتها على الموقف في أعقاب الفضيحة، إلا أن جماهير الشعب الغاضبة بقيت مصرّة على استقالة تشان وحكومته. حتى إن الحاكم العام لبايوا غينية الجديدة نشر إعلاناً في الصحف المحلية يتهم فيه الحكومة بالفساد. وهددت الحكومة الأسترالية بقطع كل مساعداتها، وأخيراً، وفي 25 من آذار/ مارس، قدم تشان استقالته دون إطلاق رصاصة واحدة. وهكذا تكون ساندلاين قد تسببت من الناحية الفعلية في خلع الحكومة التي تعاقبت معها لتقديم الحماية لها.

أُفرج عن سبايسر من السجن، بعد وصول مايكل غرونبيرغ ومعه صرة كبيرة من المال، وبعد أن تدخلت الحكومة البريطانية. وأسقطت حكومة بايوا غينية الجديدة التهم السطحية التي وجهتها إلى سبايسر بحيازة مسدس و30 طلقة. وخرج سبايسر من البلاد بسرعة قبل أن تنعكس حظوظه مرة أخرى. وبعد أن أنهى النائب العام في بايوا غينيا الجديدة سيمون بينتانو تحقيقاته بالفضيحة، وصف قرار التعاقد مع ساندلاين بأنه «عمل إجرامي» صدر عن «قادة مجانين».

وعلى الرغم من هذا الإخفاق الدرامي الذريع الذي لحق بالمشروع، لا يزال سبايسر يدافع عن «مشروع المحار» ويقول: إن المشروع قد أسيء فهمه، ويزعم أن العملية التي اتفق على تنفيذها في بايوا غينية الجديدة لم تكن عملية منظمة للمرتزقة، بل برنامجاً لدعم وتدريب وإسناد مشروع كان يفترض أن تقوم بعمليات القتال فيه قوات دفاع بايوا غينية الجديدة، وأن ساندلاين كانت ستزودهم بالمهارات والموارد لضمان نجاح العملية. ومع أن الشركة لم تكمل العملية، إلا أنها قامت باتخاذ إجراءات قانونية للحصول على كامل مستحققاتها المذكورة في العقد. وبحلول شهر مايو من عام 1999، توصل المحامي الذي يمثل ساندلاين واسمه ريتشارد سلوومعه شركاؤه المحامون في مكتب جي إس

بروين للمحاماة، إلى تسوية مع حكومة بابيوا غينية الجديدة بحيث تدفع الحكومة كامل المستحقات على دفعات مقسطة.

لم يثن هذا الإخفاق في بابيوا غينية الجديدة من عزم تم سبايسر عن المضي قدماً في هذا الدرب. وتحرك بسرعة نحو مشروع آخر، وهو مشروع أفضى إلى فضيحة أكبر من فضيخته السابقة، وكاد يطيح بالحكومة البريطانية الجديدة.

كان راكيش ساكسينا مدير العمليات المالية الهارب من وجه العدالة، البالغ من العمر خمسين عاماً، ذي الأصل الهندي وحامل الجنسية التايلندية، على خلاف مع حكومة سيراليون؛ إذ كان رئيس الوزراء السابق أحمد كاباه قد وعد ساكسينا بمنحه امتيازات مجزية لاستغلال مناجم المعادن. ويعتقد ساكسينا أن لديه حلاً بسيطاً: خلع حكومة الانقلاب الجديدة برئاسة جوني بول كاروما وإعادة السلطة إلى الحكومة المنتخبة ديمقراطياً برئاسة أحمد كاباه كي يتمكن ساكسينا من استغلال امتيازاته في المناجم. وكان ساكسينا قد سمع بنشاطات سانديلاين من وسائل الإعلام بعد فضيحة بابيوا غينية الجديدة، وظن أن هذه الشركة يمكن أن تكون الأداة التي يمكن أن تساعد. فاتصل بسبايسر ووقع معه عقداً بقيمة 70 ألف دولار لوضع خطة حول سبل تحقيق أهداف ساكسينا.

كان واضحاً منذ البداية أن هذا الموضوع سيكون مثيراً. وحين وصل سبايسر إلى فانكوفر في مقاطعة بريتيش كولومبية في كندا لحضور اجتماعه الأول مع ساكسينا، تعرض سبايسر للاعتقال والمساءلة على يد الشرطة الكندية حول الهدف من زيارته. وحين وصل سبايسر إلى شقة ساكسينا المطلّة على المحيط، استرعى انتباهه وجود حراس شخصيين من الصرب يتقاضى الواحد منهم أجراً يساوي 10 آلاف دولار في الأسبوع. ويبدو أن ساكسينا كان تحت حكم بالإقامة الجبرية في منزله يسمح له بتوفير حماية خاصة على نفقته.

ومع أن ساكسينا لم يكن مجرمًا من الناحية الفنية، إلا أنه قبض عليه في اجتماع ضم عدداً من رجال الأعمال في واحد من منتجعات التزلج على الجليد الفخمة في مدينة ويستلر في كندا، في السابع من تموز/ يوليو من عام 1996. وأفرج عنه بموجب كفالة مقدارها مليوناً دولار. وكان يخوض معركة قانونية تحول دون ترحيله من البلاد إلى

تاييلاند حيث يواجه هناك تهماً بالاحتيايل على مصرف تاييلندي. ويشكو ساكسينا من أن جميع أرصدته جمدت، وهو السبب الذي زاد من تحفزه لوضع يده على المناجم المعدنية في سيراليون. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها، تعهد ساكسينا بدفع 10 ملايين دولار لحكومة كاباه في المنفى، على أن يدفع منها كاباه أتعاب سانداين لإعادته إلى السلطة. ولم يتمكن ساكسينا أن يأتي إلا بمليون ونصف المليون من هذا المبلغ. ورأى سبايسر أن هذا المبلغ كان كافياً للشروع في تنفيذ الخطة.

ومن حسن الحظ أن شركة النتائج التنفيذية كان لديها بعض الرجال داخل سيراليون، حيث دخلوا البلاد عام 1995 ويقوا هناك لحماية سد بامبونا ومنجم الروتايل بعد الانقلاب. وتحول هؤلاء المرتزقة إلى متعاقدين أمنيين، وكان موكولاً إليهم مهمة جمع المعلومات الاستخباريية، والتدريب، لقرابة أربعة آلاف عنصر من مؤيدي كاباه. وهم في الغالب من ميليشيات كاماجورز المحليية، وهي ميليشيات ينحدر أفرادها من قبيلة ميندي التي يتزعمها هينجا نورمان. وكان لدى سانداين طائفة مروحية روسية الصنع يمكنها نقل الجنود إلى العاصمة فريتاون، ونقل الجرحى، وإخلاء الجنود، ونقل المعونات الإنسانية. وقامت سانداين بوضع ترتيبات لشحن قرابة ثلاثين طناً من العتاد الحربي إلى ميليشيات الكامجاروز التي تقايل بالإنابة.

في ذلك الوقت، كان قرار الأمم المتحدة رقم 1132 ساري المفعول، وهو القرار الذي فرض حظراً على دخول الأسلحة إلى جميع أطراف النزاع في سيراليون. إضافة إلى ذلك، قامت الحكومة البريطانية المحافظة علناً بتبني سياسة خارجية «تقوم على احترام الأخلاق» ولا يفترض في هذه السياسة أن تساعد أو تقر أموراً كإيصال شحنة من الأسلحة إلى مجموعة مسلحة في سيراليون. ولكونه لا يعرف اليأس أمام الظروف العصيبة، ظن سبايسر أن بإمكانه أن يلتف على قرار حظر توريد الأسلحة؛ إذ سيختلط رجاله الموجودون على الأرض في سيراليون مع القوات النيجيرية المرابطة في سيراليون ضمن قوات غرب إفريقيية لحفظ السلام، وهي قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وكانت الحجة تقوم على أنه لما كانت هذه الأسلحة ستتوجه إلى الجنود النيجيريين العاملين ضمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن هذه الشحنة لا تخالف قرار الحظر الصادر عن الأمم

المتحدة. وناقش سبايسر القضية مع مكتب الخارجية البريطانية، وشعر أنه حصل على موافقة الحكومة البريطانية على الخطة. وعلى هذا الأساس تابع العمل.

أخفقت الخطة حين قررت القوات النيجيرية وبمبادرة فردية الدخول إلى فريتاون وإرهاب الثوار في آذار/ مارس من عام 1998. وقد أدت هذه الخطوة إلى فضح الخرق الذي حدث لقرار حظر إرسال الأسلحة على يد الشركة البريطانية. وتفجرت فضيحة عالمية حول قضية «الأسلحة الأفريقية». أنكرت الحكومة البريطانية أي علم لها بشحنة الأسلحة مع أن سبايسر و غرونبيرغ أخرجوا الحكومة البريطانية بإصرارهما على أن مكتب الخارجية البريطانية كان على علم بالخطة. ثم سرعان ما انتشرت صور تظهر طائرة مروحية تابعة لشركة ساندلاين وهي تتلقى أعمال صيانة في القاعدة البريطانية في سيراليون، وهو ما زاد من حدة التكهنات بوجود موافقة رسمية للعملية. أدت الحكومة البريطانية دور الحريص على تطبيق القانون وذلك بدعوتها إلى إجراء تحقيق رسمي في الحادثة ودهم مكاتب ساندلاين ومنازل كبار المديرين فيها. وفي النهاية، قدم كبير المفوضين البريطانيين اعتذاره عن عدم إدراكه أن حظر الأسلحة قد وسع ليشمل الأسلحة التي ترسل إلى مؤيدي رئيس الحكومة في المنفى أحمد كبابه المنتخب ديمقراطياً. وهذا بدوره يوضح كيف يمكن للحادثة الواحدة في المنطقة الرمادية من الانقلابات والانقلابات المعاكسة أن تعد في الوقت الواحد من قبل أطراف مختلفة إما مثلاً على قيام المجرمين المتعطشين لاستغلال الموارد الطبيعية باستئجار جنود مرتزقة لخلع حكومة ما في خرق واضح للقانون الدولي، أو أنها مثال على قيام شركة بريطانية بالمساعدة في إعادة حكومة منتخبة ديمقراطياً إلى السلطة. وفي بعض الأحيان يمكن أن تكون الاثنين معاً.

حوكم قائد ميليشيات كاماجورز سام هينغا نورمان على ارتكاب جرائم حرب في بلده الأم، وما زال ساكسينا يقاوم قراراً بترحيله إلى تايلاند حيث يواجه تهمة باختلاس 73.5 مليون دولار من أحد المصارف التايلندية. واليوم، لا يزال سبايسر متفائلاً في ذكرياته عن تحول مشروع شركته في سيراليون إلى «فضيحة الأسلحة إلى إفريقية». وتحول مشروعه في بابوا غينية الجديدة إلى «فضيحة ساندلاين». والشيء الوحيد الذي يعترف به هو أن «ساندلاين تلكأت إلى الأمام في تطورها». ولكنه يصر على أسطوانته المعهودة التي ما فتئ

يرردها، وهي أن على ساندلاين «أن تكون لتحقيق أهداف مشروعة، وأنه عليها أن تكون منسجمة مع القانون، وأن الهدف هو أداء العمل بحسب الأصول مع تحقيق ربح من ذلك». وكان سبايسر صريحاً بخصوص إخفاقات الشركة: «لأن شركة ساندلاين في مفهومها كانت سابقة لأوانها، فقد عانت من عدد من الصعوبات في عملها ومشكلات أخرى حول انطباق الناس عنها».

ويلقي آخرون من داخل الشركة بالمسؤولية عن هذه الفضيحة على سبايسر نفسه. ويصف أحد المديرين في الشركة بأنها كانت تعاني «فارقاً كبيراً بين التخطيط والتنفيذ». وعلى العموم، استمرت آثار مشكلات سبايسر حتى بعد تلاشي ساندلاين عن الوجود. وفي السنوات اللاحقة، قام سبايسر بتأسيس سلسلة من الشركات ذات العلاقة بالخدمات الأمنية - سي آر إم، وساندلاين للاستشارات، وترايدنت، وترايدنت 3، وترايدنت البحرية - وكل واحدة من هذه الشركات استطاعت تحقيق شيء هو ما بين النجاح المحدود والإخفاق الكامل. ومع ذلك، شق سبايسر طريقه إلى الأمام.

يرأس سبايسر، الذي تجاوز الخمسين من عمره، واحدة من أكثر شركات الخدمات الأمنية درأ للأرباح هي شركة إيجيس للخدمات الدفاعية. وهي شركة أسسها في نهاية عام 2002 بدعم من حفنة من الممولين وسجل حافل بالشبهات. حققت إيجيس عودة دراماتيكية مثيرة لسبايسر إلى عالم الأمن الخاص حين فازت الشركة في آذار/ مارس من عام 2004 بأفضل عقد أمني في العراق بعد أن قرر البنتاغون استخدام شركة إيجيس بعقد قيمته 293 مليون دولار يمتد ثلاث سنوات وفق شرط التكلفة زائد الربح، 62 مليون جنيه إسترليني، أي ما يقارب 130 مليون دولار أمريكي. وقام البنتاغون بتمديد العقد لمدة سنة إضافية، وبذلك أصبحت شركة إيجيس المبتدئة شركة منافسة رئيسة للشركات الأمنية التي تسبقها بأجيال مثل شركة آرمغروب، وهارت، وغيرها. وقد أعربت تلك الشركات عن دهشتها من تمكن سبايسر من إقناع الحكومة الأمريكية بمؤهلاته على الرغم من أسبقيات المشبوهة.

وتحتل شركة إيجيس اليوم أكثر من ثمانية آلاف قدم مربع في البناية الحديثة للمكاتب الواقعة على شارع فيكتورية في لندن. ومكاتب الشركة هي أقرب شياً بمكتب استثماري أو

محاسبي منها بشركة أمنية خاصة. وقد انتابني شعور بأن المكتب مستأجر مدة قصيرة وأنا أسير عبر الردهة الطويلة متجهاً إلى مكتب تم سبايسر. وعلى باب المكتب، استقبلني كلبه الذي يدعى داش وهو كلب أسود من فصيلة البلدغ، وراح يشمني حتى اطمأن واقفح أنني لا أشكل خطراً على سيده ثم عاد إلى سريره في الزاوية. كان سبايسر يلبس بزة رجال الأعمال، واستبدل بتسريحة شعره الطويل الصبانية المعهودة تسريحة قصيرة تليق برجال الأعمال، ومع ذلك، بقيت عيونه المنتفخة وحملقته المنحدرة على حالتهما القديمة.

وقبل بدء المقابلة، كان علي الموافقة على عدد من القواعد والشروط التي أعدها محاميي قبل قدومي: لا أسئلة شخصية، لا إجابات على التكهنات والافتراضات أو التعليق على مناقشات طرف ثالث، ولا للخروج عن محور النقاش وهو دور سبايسر بوصفه قائد شركة إيجيس والنجاحات المالية التي حققتها الشركة. وقد جرى الإعداد للاجتماع بحيث يجلس سبايسر خلف منضدة مكتبه قبالي، وجلس ريتشارد سلو، محامي سانداين السابق الذي أصبح الآن المدير التنفيذي لإيجيس، عن يساري، وجلس خلفي رأس جيفري دي، صاحب أكبر حصة استثمارية في شركة إيجيس. وفي كل مرة كان يخرج فيها سبايسر عن موضوع الرسالة أو يبدأ بالتصرف بشراسة، كان شريكاه يتدخلان فوراً بعبارات منمقة لإبقاء الحوار ضمن مساره.

لا يثق سبايسر بالصحافة، ولديه أسبابه الوجيهة لعدم الثقة هذه بسبب كل ما اقترفته الصحافة في حقه من طعن، وتشهير، وإهانة، ونشر للإشاعات، والتكهنات، والإساءة إلى سمعته منذ اللحظة التي انتشر فيها خبر ترؤسه لشركة سانداين الدولية. ولم تعان وسائل الإعلام من نقص في الأشخاص الراغبين في التحدث بما يسيء إلى سبايسر «لأن دربه المهني مليء بحطام صداقاته السابقة»، على حد تعبير أحد رفاقه السابقين. إن بعض ما جاء عنه في وسائل الإعلام هو روايات مختلفة، وأكثرها كيدية ناقمة، غير أن سبايسر جعل من نفسه هدفاً سهلاً بتكراره التسلق إلى الحلبة مرة بعد مرة، وادعائه بأنه هو قطب المرتزقة الجدد، ورأس حربة قطاع الأمن المخصص، وطلية القوة الجديدة في شؤون العالم. وفي إهابه الجديد في شركة إيجيس، يسعى سبايسر إلى إعادة تشكيل نفسه بوصفه حكيم حكماء صناعة الأمن المخصص.

ويبيدي سبايسر بعضاً من أسلوبه القديم حين يقول: «وجهة نظري هي أن الناس الذين تتعامل معهم هذه الشركة ليسوا مهتمين بالقصص الوردية. أما أصحاب الشأن، فهم يعرفون ما حدث. وإنه لأمر مزعج... إنهم [أي الأشخاص الذين ليس لهم علاقة] كالبعوض». ويرد سبايسر على منتقديه قائلاً بلهجة ساخرة هازاً كتفيه: «إن ما يهمنا هو أن يكون تقويمنا بحسب أدائنا».

وبعد استشعار عودة سبايسر إلى عاداته القديمة، تدخل ريتشارد وجفري ليعيداه إلى المسار الصحيح، فقال جيفري مقاطعاً: «وهذه هي معضلة هذه الصناعة - مدى الشفافية التي تعمل فيها، ومدى الشفافية التي ينبغي أن تكون عليها. يجب أن نكون على مستوى من الشفافية يماثل ما تتمتع به الشركات الخاصة الأخرى. إن لدينا موظفين مسلحين يعملون في مناطق محفوفة بالمخاطر. وعلينا التزامات. إننا أمام مزيج غير متجانس من الشفافية، والتعليمات، ونأمل أن يخضع ذلك كله للتنظيم. إنني كنت، وما زلت، وسأبقى من أنصار إخضاع هذا القطاع للتنظيم الحكومي».

تعامل سبايسر بذكاء مع فكرة تقديم الجنود السابقين قيمة إلى القوات المسلحة (محلياً وأجنبياً) وقدم حجته علناً بالتفريق بين عمليات التدخل، وحفظ السلام، والعمليات الأمنية من جهة، والقدرات العسكرية التقليدية من جهة أخرى. وقد دفعه موقعه الجديد، بصفته قائداً لشركة أمنية خاصة تقدر قيمتها بالملايين وتتمتع بعملاء من الدرجة الأولى في العالم، إلى التخلي عن بعض تحمسه القديم لعمليات المرتزقة. ويحسن به الآن أن يلطف من الدعوات التي ما فتئ يروج لها طوال السنوات الماضية إلى التدخل في المناطق الأجنبية، وأن يستبدل بلغته القديمة لغة أكثر توافقاً مع حساسيات النهج السياسي السائد.

لم يكن مستغرباً أن يتخلى سبايسر عن الترويج لاستخدام المرتزقة بعد العقود المجزية التي أبرمتها شركته مع البنتاغون وتدفق الأموال عليه من كل جانب. يقول سبايسر: «من وجهة نظري، هناك فرق بين «المرتزقة» وبين «الشركة العسكرية الخاصة» إنهما شيان مختلفان، وبينهما فوارق مميزة. والفارق الجوهرى هو أن المرتزقة موجود بصفته الفردية. وقد ساعدت بعض الشركات العسكرية في حمل الناس على استخدام

الفارق التحقيري. وأكثر الشركات الأمنية الخاصة لن تأخذ في اعتبارها القيام بأعمال المرتزقة. ووجهة نظري كانت تقول على الدوم: إن هناك الكثير من الأعمال المشروعة في المجال الأمني الخاص التي تحتاج إلى من يقوم بها». وتابع سبايسر إصراره على أن ساندلاين -مع كونها واجهة منمقة لشركة النتائج التنفيذية- لم تكن من منظمات المرتزقة. «جوهر القضية هو، هل تعمل بطريقة مشروعة أم لا؟ إن قلب نظام حكم ما، سواء كنت تحب هذا النظام أم لا، هو عمل غير مشروع». وهنا، منعت نفسي من الضغط عليه بالتركيز على قيام ساندلاين بخرق صارخ لقرار حظر توريد الأسلحة وتهريبها إلى مجموعة كانت تنوي خلع حكومة قائمة، أو كيف أدى تورط ساندلاين في بايوا غينية الجديدة إلى احتجاجات شعبية وإسقاط رئيس الوزراء يوليوس تشان.

بدلاً من ذلك، سألتته إن كان حصوله على عقد أمني في العراق يظهر أن خبرته في «أعمال المرتزقة» في ساندلاين قد أتت ثمارها. والآن بعد أن أصبح لديه، بقدرة قادر، حساسية عالية تجاه عبارة «المرتزقة»، راح سبايسر يتحداني حول تفسيرها لماهية «المرتزقة». وأصر مرة أخرى أنه لم يرتكب أي فعل مخالف للقانون، وأشار إلى سجل الحكومة البريطانية الطويل في «إعارة ضباطها للعمل في دول أجنبية» أو تزكيته له للعمل في أماكن مثل سلطنة عُمان.

كانت الشركات التي أسسها سبايسر قبل الحادي عشر من سبتمبر في أكثرها مشروعات صغيرة تحاول جاهدة تأمين بعض العقود الأمنية في مجال الأمن البحري؛ لأن أكثر الطلب في ذلك الوقت كان منصباً على برامج مكافحة القرصنة البحرية. وبعد أحداث 11 سبتمبر، أدرك سبايسر الانفراج الكبير الذي طرأ على صناعة الأمن الخاص، فتحرك للاستفادة من جهود الحكومة الأمريكية في الحرب على الإرهاب. فأنشئت شركة إيجيس عام 2002. وتمكنت في العام الأول من نشاطها من اكتساب 554 ألف جنيه إسترليني، أي ما يقارب المليون دولار من الدخل. ويعترف تم سبايسر أنه كان يضطر إلى العمل بكل جهد في البداية لمقاومة المخلفات العالقة من فضيحة ساندلاين «بعد عملية سيراليون، وهي العملية التي خرجنا بعدها نظيفين على نحو كامل، لكننا مع ذلك كنا نشعر بآثار اللكمات. وقد كنا في غنى عن ذلك». ويدافع تم عن سجله المشير للجدل في

ساندلاين، ويقدم إيجيس على اعتبارها مؤسسة منبته الصلة بالسابق، وذلك بقوله: «إننا نعمل جاهدين للتأكيد على هذا الانفصال. ولدينا ما يكفي من الزمان والمكان، وسجل من الإنجازات المؤكدة التي تفصل بين القضيتين. ونظرتنا هي أن علينا أن نتحدى ونتصدى لكل ما يوجه إلينا من سلبيات، وترهات، وسخافات. ونحن نحتفظ بحق الرد في الوقت الذي نختاره».

وفي الوقت الذي فازت فيه شركة إيجيس بعقد العراق، ظهرت مرة أخرى فضيحة على نمط فضائح شركة النتائج التنفيذية وساندلاين، واضعة سبايسر في مركز فضيحة أخرى تتصل بالمرتزقة. بصعوبة نجح سبايسر في تجنب تورطه في مؤامرة لقلب حكومة غينية الاستوائية. وحين انتهى إلى علم الحكومة البريطانية خبر الانقلاب الوشيك، قامت بدعوة سبايسر إلى اجتماع خاص لتعرف منه المزيد عن التفصيلات، ولكي تصدر تعليمات ضمنية لتحذير صديقه سيمون مان.

في الاجتماع الأول بين مكتب الخارجية البريطانية وسبايسر بشأن تورط هذا الأخير في هذه المكيدة الخارجية، لم يرق أي طرف منهما بتسجيل وقائع الاجتماع، وهو ما أفضى إلى حدوث تشويش واضطراب بعد فضيحة «أسلحة إلى إفريقية» حيث شكك كل طرف في صدق المعلومات الصادرة عن الطرف الآخر. وفي المرة الثانية، حرص الطرفان على تسجيل كل تفاصيل الحوار. ويتذكر سبايسر ما حدث: «كنا نظن أننا دعينا للحديث عن بعض العقود الأمنية. لم يكن لدي أدنى فكرة عن الانقلاب، ولا أي اتصال مع سيمون مان منذ ستة أشهر». ويدعي سبايسر أنه اضطر إلى الاستعانة بأطلس كي يتبين على وجه الدقة موقع هذه الجمهورية الإفريقية الصغيرة؛ لأنه أخبر حين دعي إلى الاجتماع بأن موضوع النقاش سينصب على غينية الاستوائية. ويثير هذا الادعاء كثيراً من الشكوك حول زعم سبايسر أنه لم يكن يعلم مقدماً أي شيء عن الانقلاب، إذ من غير المتصور أن شخصاً عمل عدة سنوات في تطوير فرص العمل الأمني الخاص في إفريقية والعالم النامي لا يكون لديه علم بالموقع الجغرافي لدولة سجلت أعلى معدلات في النمو اقتصادي وأدنى معدلات في المجال الأمني. إضافة إلى ذلك، يقول ريتشارد بيثيل (اللورد ويستبري): إنه تناول طعام الغداء ذات مرة مع سبايسر في منتصف عام 2002، حيث ذكر له بيثيل بأنه

سيدخل في عطاء لتقديم حماية بحرية في غينية الاستوائية، ثم قام سبايسر بالاتصال بعد ذلك بوقت قصير بريتشارد بيثيل ليخبره بأنه هو الآخر يفكر في السعي للحصول على عقد لتقديم الحماية البحرية في غينية الاستوائية، وسأل ريتشارد إن كان لا يمانع من وجود هذه المنافسة له. وليس من الواضح لماذا احتاج سبايسر إلى أطلس لتنشيط ذاكرته حول موقع تلك الدولة.

وبعد بدء الاجتماع، يدعي سبايسر أنهم «سألوني إن كنت أعلم أي شيء عن انقلاب غينية الاستوائية. وقد كنت ورفاقي في غاية الدهشة من توجيه هذا السؤال إلينا». واعتذر سبايسر عن أنه لا يملك أي معلومات لهم في هذا الشأن. ثم قيل له: إن الحكومة البريطانية لديها معلومات تفيد أن أعضاء سابقين في شركة سانداين وشركة النتائج التنفيذية متورطون في التخطيط والإعداد لانقلاب يطيح بحكومة غينية الاستوائية.

وبعد عدة أسابيع من ذلك اللقاء، وبعد أن ألقى القبض على سيمون مان في زيمبابوي، وهو يحمل الأسلحة متوجهاً إلى غينية الاستوائية، حاولت الحكومة البريطانية في البداية أن تدعي أنه ليس لديها أي علم سابق عن محاولة الانقلاب. ومرة أخرى، ظهرت الحقيقة في النهاية، ونشرت وقائع الاجتماع بين سبايسر ومكتب الخارجية. وعلى الرغم من تورط واحد من أعوان سبايسر السابقين، وتواتر الإشاعات بأنه كان يعلم بما يحدث، ما زال سبايسر، يصر على أنه «لم يكن لنا أي ضلع بالانقلاب، ولم يسبق لنا أن كنا هناك». ومرة أخرى برئت ساحة سبايسر على الرغم من أن مكتب الخارجية البريطانية أجبر في المرتين على «توضيح» ذاكرته الأولية.

وبعد فضيحة «أسلحة إلى إفريقية»، وبأمر من السيناتور الأمريكي جيمس هيلمز حجز جواز سفر سبايسر، وخضع للاستجواب في مقابلة شخصية قبل أن يسمح له بدخول الولايات المتحدة. وقد نقلت التقارير أن سبايسر كان مقيداً على المقعد حين كان المسؤولون الأمريكيون يستجوبونه حول الهدف من زيارته. ولم يرفع الحظر عن سبايسر بصفتة سمسار أسلحة إلا بعد أن تدخل صديق لصديق سبايسر وصف بأنه يتمتع بنفوذ في واشنطن. وقد وجدت كل من وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون أن من مصلحتهما

التفاوضي عن الجوانب المشكوك فيها من سجل سبايسر؛ وذلك لتأمين مسعاها لنشر جنود مستأجرين في العراق.

وحتى مع وجود هذا السجل الحافل لتاريخ سبايسر المهني والقائمة الطويلة من الأعداء الشخصيين والمهنيين الذين يشحذون خناجرهم للقضاء عليه، بقي الرئيس السابق لشركة ساندلاين يعيش حياة وضاءة. ولا يوجد هناك شخص، ولا حتى سبايسر نفسه، يمكنه أن يفسر تفسيراً شافياً كيف استطاعت شركته المبتدئة أن تفوز بأكبر عقد أمني في العراق.

وكما فسر لي سبايسر في أثناء المقابلة، أنه في أثناء تصفحه صفحات بعض المواقع في الإنترنت بحثاً عن فرص عمل في العراق، وقعت عيناه على نموذج لتقديم العروض. إلا أن عدداً من المصادر المطلعة ذكرت لي أن رئيس مكتب إدارة المشروعات الأمنية في العراق العميد جيمس إلري ساعد في وضع تفصيلات ومحددات مقترحات العروض بحيث تأتي على مقاس شركة إيجيس. ويزعم بعض المطلعين في مجال الأمن المخصص أن سبايسر يرتبط بعلاقة شخصية مع العميد جيمس تعود إلى أيام الخدمة في الجيش البريطاني. غير أن آخرين يرون أن حصول إيجيس على العقد نشأ من الرغبة الأمريكية في منح المزيد من الفرص للشركات البريطانية للاستفادة من عقود إعادة إعمار العراق. وليس من المستغرب أن ينكر سبايسر بكل قوة كل الإشاعات والأقويل والاتهامات والادعاءات قائلاً: «إن هذه العروض هي نماذج قياسية في الولايات المتحدة، وقد صدرت هذه من المنطقة الشمالية. وهم الذين وضعوا تلك المواصفات المحددة».

والشرط الوحيد في نموذج تقديم العروض الذي لم تتمكن إيجيس من تحقيقه يبدو أنه الشرط الأكثر أهمية من بين كل المؤهلات المطلوبة، ألا وهو الخبرة، ويعترف سبايسر أنه لا يتمتع بأي خبرة سابقة في العمل في العراق، ومع أن نموذج تقديم العروض يشترط تقديم إثباتات على أداء أعمال من وقت قريب تشابه الأعمال التي ستؤدي في العراق، إلا أنه يطرح ذلك جانباً بوصفه مشكلة: «إن الأهمية المعلقة على كل جزء تختلف عن الأخرى. لقد وضعوا أهمية كبيرة على الأجزاء الأخرى». وعلى ذلك، إذا كانت شركة سبايسر تملك فكرة للرد تتطابق مع التوقعات المنصوص عليها في طلبات العروض بدلاً

من الخبرة الفعلية، فإن القائمين على تقويم العروض سيعطونه الأفضلية على شركات دينكورب وأولف، وسي آر جي، وغيرها من الشركات التي كانت تتنافس على الحصول على ذلك العقد، وتتمتع بخبرة كبيرة في العمل في العراق.

وإذا لم يكن سبايسر يعلم سلفاً، أو على الأقل لم يكن يملك تأكيدات داخلية بأن إيجيس سيقع عليها الاختيار لتنفيذ العقد، فإنني أتساءل لماذا قام بنشر إعلانات عن حاجته إلى توظيف أشخاص لديهم خبرة عسكرية سابقة ويتحدثون العربية للعمل في الشركة قبل شهر من حصوله على العقد؟. وحول هذا السؤال، انهال علي سبايسر بوابل من الإجابات: «لقد قمنا باتخاذ بعض التدابير التي تتسجم مع توقعاتنا للفرص المتاحة أمامنا. ولو وقع علينا العطاء، فكيف سنتصرف؟ وهذا الاحتمال يتزايد مع مرور الوقت. كانت معدلات الاستفسار تزداد يوماً بعد يوم. فهل من الغباء اتخاذ تدابير لها علاقة بالفوز. لقد كنا على أهبة الاستعداد، لقد كان لدينا قائمة بالأعمال المطلوب تنفيذها». ويتابع سبايسر لائحته الطويلة للأسباب: «لقد كنا نتحسس الأخبار لدى مكاتب توظيف العاملين في هذا القطاع وكنا نعلم من قبل أنها ستكون علنية، لأننا كنا في غاية الحرص على وضع الأمور في نصابها».

من الممكن تفهم رغبة إيجيس في تبسيط الفهم العام لكيفية حصولها على العقد. غير أن الرواية التي تروج لها إيجيس تأخذ منحى أكثر التواءً وتعرجاً بعد التحدث إلى المطلعين على عملية اتخاذ القرار وقت صدوره في بغداد. وفاقاًني أحد المسؤولين من وزارة الخارجية الأمريكية كان يعمل في بغداد وقت صدور القرار، بصراحته حين قال: «لم يكن سبايسر يستحق الحصول على ذلك العقد. لقد حصل عليه بواسطة هنتر تشوات».

كما فاجأ حصول إيجيس على العقد تجمع العاملين في القطاع الأمني الخاص في بغداد، وأفضى إلى نقاش حاد حول الفارق الكبير في الخبرة بين إيجيس والشركات الأخرى التي تقدمت بعروض مشابهة، وكيف يمكن اختيار شركة إيجيس بوصفها الشركة الأنسب من غيرها في تحمل هذه المسؤولية الجسيمة برغم الفارق الكبير في الخبرة بينها وبين الشركات الأخرى التي تقدمت بعروض. أما فيما يخص أحد موظفي وزارة الخارجية، فقد كان الأمر واضحاً جداً: «لقد شربت البيرة مع هنتر تشوات وأعتقد أنني

أعرفه حق المعرفة»، وتابع الموظف المسؤول حديثه حول عملية اتخاذ القرار التي وقعت في بغداد: «إذا وضعت هنتر تشوات في غرفة مع أربعة من صغار العسكريين، فكن على يقين بأنه هو الذي سيقود وجهة القرارات. لقد وضع الشروط المؤهلة، وكان يعرف سبايسر، وكان الأجدر به أن يتنحى عن اللجنة. كان الذين راجعوا العروض هم هنتر تشوات، وستيف بارتون، وشخص من سلاح الجو، وثلاثة من صغار العسكريين».

وحين ألححت عليه للكشف عن أسرار حول العلاقة المباشرة بين التأثير المزعوم لهنتر تشوات ورسو العرض على إيجيس، وسألت هذا المسؤول في الخارجية الأمريكية إن كان لديه أي برهان على هذا الادعاء، فرد قائلاً: «كلا، الدليل هو دليل سلبي». وضحك من سذاجتي في طرح هذا السؤال: «إننا نفترض أن هنتر تشوات سيلتحق بالعمل مع إيجيس بعد تقاعده، ولدينا مقولة تشابه الشعارات التي تجدها في مدينة لاس فيغاس: ما يحدث في بغداد يبقى في بغداد».

لا يوجد دليل على أن هنتر تشوات استفاد من العقد الذي منح لشركة إيجيس، غير أن رفيقه في مكتب المشروعات والعقود العميد جيمس إلري، قد استفاد. كان إلري مسؤولاً عن إدارة الأمن في مشروعات إعادة إعمار قطاع الكهرباء. وعلى الأغلب أنه لم يكن موجوداً في الاجتماع الذي صدر عنه قرار منح العقد لشركة إيجيس. ومع ذلك، ذكر أحد العاملين السابقين الذين كانوا يعملون مع إلري في مكتب إدارة المشروعات أن إلري كان يقدم النصيحة لسبايسر طوال مدة عملية طرح العطاء. وبعد انتهاء خدمته في العراق، تحول إلري مباشرة إلى الإشراف على مكتب إيجيس في بغداد. وبدأ يواجه المشكلات منذ يومه الأول في عمله الجديد. ويقول موظف وزارة الخارجية الأمريكي: إنه وجد إلري يكذب حول تقدم مراحل العقد أكثر من مرة. وبحسب ما يقوله المسؤول الأمريكي، فإن مسؤولين من قوات التحالف حذروا إلري في أكثر من مناسبة، ولكنه رفض تنفيذ تعليمات محددة صادرة من مكتب الأمن الإقليمي التابع للسفارة الأمريكية تنصحه بعدم السفر، ونقلت التقارير أن وزارة الخارجية استخدمت تلك المخالفة سبباً في فصل إلري من عمله. غادر إلري بغداد، ولكن سبايسر بدلاً من تسريح إلري قام بترقيته إلى عضوية مجلس الإدارة. وحين سألت مصدري من وزارة الخارجية إن كان إلري قد عمل مباشرة

بعد انتهاء خدمته العسكرية في مكتب إدارة مشروعات إيجيس أم لا، فكر لحظة وقال: «الحقيقة أن هذه الفكرة لم تخطر ببالي».

إذاً، حصل الري على ترقية على الرغم من طرده من بغداد، وعلى الرغم من تعرض العملية التي وضعها لانتقادات واسعة على أكثر من مستوى. ولما كانت شركة إيجيس بدأت عملها في بغداد دون أن يكون لها جهاز قائم على الأرض في العراق، فإن من المتوقع أن تواجه مشكلات جمة نتيجة لحاجتها الطارئة إلى أكثر من ست مئة من الحرس المدربين المسلحين وأسطول من العربات المصفحة، وعشرات من مراكز الاستخبارات، وغيرها الكثير للوفاء بالتزامات العقد الذي فازت به. وللاإصاف، نقل هنا ما قاله أحد المطلعين من داخل الشركة: «كانت المقاومة في مرحلة الغليان، ولم يكن بالإمكان العثور على سيارة مصفحة في العراق؛ ولم يكن الحصول على السلاح بأسهل من الحصول على السيارات المصفحة، وكان الوضع الخاص بالعمليات اليومية عبارة عن سلسلة عنقودية من الفوضى. لم يكن لديهم حتى مكتب للعمل... لقد كانت إيجيس من الناحية الفعلية كمن يريد صنع الطائرة في أثناء طيرانها».

ومع كل هذا الضغط المسلط على إيجيس لكي تبدأ العمل بتنفيذ عقدها، فإن افتقار وزارة الدفاع إلى عدد كافٍ من الموظفين للرقابة ورصد تقدم تنفيذ العقد قد جعل من الصعب الوقوف على الحقيقة. «كان الناس يروحون ويجيئون، وكانت الأمور تتسم بالصخب والشدة، وكان مديرو المشروعات يشرفون على ما معدله ستون أو سبعون مشروعاً للواحد منهم.... وكان يشرف على عقد إيجيس امرأة في الثانية والخمسين من العمر لا تميّز بين فوهة المسدس من كعبه. لم يكن لدى مكتب المشروعات والعقود أي مسؤول أمني لإدارة تلك العقود».

وعلى الرغم من إخفاق الرقابة الرسمية، فإنه أصبح شائعاً أن إيجيس كانت تواجه مشكلات كبيرة في اللحاق بمتطلبات عملها، وبدأت وزارة الخارجية الأمريكية بالتحقيق في الأمر. وبزيارة واحدة برزت بوضوح مشكلات إيجيس. «كانت الشركة غير مهيأة حين دخلت عليهم.... لم يكن لديهم أي شيء. لم يكن لديهم موظفون، ولم يكن لديهم معايير،

... وكان العاملون فيها يفتقرون إلى المهارة، وإلى التكتيكات، بل وحتى أدنى معايير التمحيص والانتقاء. كانوا يأتون بالأشخاص إلى مرمى لإطلاق النار، ثم يطلبون منهم إطلاق بعض الرصاصات دون أي حكم على مهارات الرماية. وبدأت إيجيس بتوظيف العراقيين وإعطائهم البنادق وتصاريح الدخول إلى المنطقة الخضراء. لقد أصبنا بنوبة قلبية مما وجدناه». ثم ضحك المصدر وأردف يقول: «لقد كنا نفعل كل ما بوسعنا للإبقاء على العراقيين المسلحين بعيداً عن المنطقة الخضراء، وكانت إيجيس تأتي بهم إليها». ونتيجة لذلك، طلب ضابط الأمن الإقليمي إجراء عملية مراجعة وتدقيق للشركة.

أما رواية سبايسر للأحداث فتقول: إن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، وبحسب الأصول المتبعة، يقوم بمراجعة وتدقيق أعمال المتعاقدين من الأكبر فالأصغر وصولاً إلى قاعدة الهرم. «حصلت إيجيس على العقد في الخامس أو السادس من يونيو وخضعت للمراجعة في أكتوبر». ويعزو سبايسر التقرير السلبي الذي حصلت عليه إيجيس إلى السرعة التي حاولت فيها الشركة أن تباشر فيها العمل في العراق. «جاءنا شخصان [من مكتب المفتش] ومعهما بيان بالأعمال المطلوب أداؤها في العقد، وقالاً بأنهما يريدان معاينة سجلات التدريب على الأسلحة. وفي مثل تلك البلبلة لم تكن السجلات كاملة. أرني أي جيش في العالم يحتفظ بسجلات كاملة».

ويتناقض ادعاء سبايسر بأن المشكلة كانت تقتصر على مجرد الاحتفاظ بالسجلات مع ما ذكره موظف في الخارجية الأمريكية ومع التقرير الصادر عن المفتش العام؛ إذ يشير تقرير التدقيق الذي نشر أواخر عام 2005، أن شركة إيجيس لم تحسن اختيار موظفيها ولم تقم بتدريب القسم الأكبر من منهم. وأكد التقرير علانية ما كان يقوله المتشككون في جلساتهم الخاصة- من أن إيجيس كانت تختصر الإجراءات وتتجاوز الأصول المتبعة بغية وضع العاملين في مواقعهم في الموعد المحدد، وأن موظفيها كانوا يؤدون عملهم باستخدام سيارات الأجرة ومرافقة حراس أمن عراقيين بدلاً من العربات المصفحة والحرس من الدرجة الأولى. ويسخر أحد المنافسين لشركة إيجيس قائلاً بأنه تأسيساً على المعايير المهنية التي شاهدها في المتعاقدين مع شركة إيجيس، فإن سبايسر لا بد أنه «نظف السجون العراقية»؛ لكي يستكمل نصاب العاملين عنده.

كما تنامت مشاعر السخط والمعارضة داخل الشركة حتى وصلت إلى حد دفع أحد الموظفين السابقين في الشركة إلى إنشاء موقع إلكتروني لنشر الشكاوى من الإدمان على الخمر، والعجز وعدم الكفاءة، وإهمال شركة إيجيس، وممارستها الإدارة من بعيد. وظهرت أحدث القضايا المثيرة للجدل حول سبايسر أولاً بعد أن نشر شريط فيديو في الموقع الإلكتروني لذلك الموظف، وظهر فيه عدد من المتعاقدين غير المحددين- والمفترض أنهم جميعاً من المتعاقدين مع شركة إيجيس- في قافلة أمنية وهم يطلقون النار على مدنيين عراقيين، ليس من المستغرب أن يقوم أحد أفراد فريق الحراسة الشخصية بإطلاق النار على السيارات التي تقترب كثيراً من القافلة الأمنية، غير أن المتعاقد الجنوب إفريقي الذي يعمل لدى إيجيس وظهرت صورته في ذلك الشريط المثير للجدل لم يظهر أنه قام بالخطوات التي يجب أن يقوم بها من إطلاق رصاصات تحذيرية قبل أن يمطر السيارة المقتربة بالرصاص. كما أن الخلفية الموسيقية لأغاني الفيس برسلي في ذلك الشريط لم تضاف أي نوع من اللباقة والحشمة هي الأخرى على المشهد.

يقول سبايسر، معلقاً على قضية الشريط: «ظهر شريط الفيديو، وكما تعلم يمكن جمع أي شيء وإخراجه في شريط للفيديو. لم يكن ذلك جيداً»، ومع أن سبايسر لم يعلن رسمياً نسبة الشريط إلى شركته، ولكنه مع ذلك كان حريصاً على عدم التبرؤ منه. «إننا بحاجة إلى إثبات الحقائق حول ما حدث، ويجب علينا أن نعرف ما الذي كان يجري بالضبط، وعلينا أن نفعل ذلك بمنتهى الموضوعية».

ويؤكد سبايسر لي أنه «سيكون هناك تفسير علني لما حدث بحسب الأصول. يتألف المجلس الداخلي للتحقيق في إيجيس من محام رفيع المستوى وأمين السجل في محكمة التاج البريطاني، ومسؤول أمني كبير متقاعد من بريطانيا عمل أيضاً مستشاراً أمنياً في العراق، وضابط صف متقاعد كان يعمل في سلاح الجو. وقام الفريق بتحليل الشريط صورة فصورة: هل الذين ظهروا في الشريط من إيجيس؟ وما هي الظروف والملابسات التي وقع فيها الحادث؟ وما هو النظام أو الإجراءات التي ينبغي تطبيقها؟ أمضى الفريق أسبوعاً أو عشرة أيام في العراق في كتابة تقرير استغرق مئة صفحة وملحق بمئة صفحة أخرى». ويبدو تم فخوراً بالطريقة التي تعامل فيها مع آخر خلاف يثور حوله وبدأت أشعر

أنه يحاول بناء توقعات في ذهني تقول: إن نتائج التحقيق ستعفيه هو وشركته من أي خطأ أو مسؤولية عن تلك الحادثة. لذلك كان مما يثير الفضول أن ينهي سبايسر نقاشه بعبارة مفاجئة «إنك لن تطلع على ذلك التقرير؛ لأننا متعاقدون مع الولايات المتحدة، وكذلك المعلومات الواردة في التقرير موسومة بالسرية عند عميلنا. وقد لا ينشر التقرير البتة. وفي العاشر من يونيو عام 2006، قرر قسم التحقيقات الجنائية في البنتاغون أنه «لن يلاحق أحد بأي جريمة». وأن تقرير التحقيق لن ينشر.

بدا واضحاً أن التحقيق في تلك الحادثة قد أغلق، وهو ما يدفعني مرة أخرى إلى التركيز على قضية انعدام المساءلة والمسؤولية عن أعمال المتعاقدين الأمنيين في العراق، هذه المسؤولية التي يحجبها درع كامل من انعدام الشفافية في العمل. وبحسب ما ذكره لي أكثر المتعاقدين الأمنيين الذين تحدثت إليهم في العراق، أن أكثر الحوادث التي تتعلق بإطلاق المتعاقدين الأمنيين النار على المدنيين العراقيين تبقى طي الكتمان ولا تخضع لتحقيق أو مساءلة. وحين كشفت وسائل الإعلام النقيب عن وجود شريط فيديو للمتعاقدن الأمنيين العاملين في إيجيس، ظهر وقتها أن الجدل الذي ثار في الرأي العام مباشرة بعد عرض الشريط سيؤدي إلى التحرك لوضع حلول لهذه القضايا. ولكن يبدو أن سبايسر قد أتقن فن العلاقات العامة منذ أقول ساندلاين إذ بادر إلى إصدار بيان يقول بأن شركة إيجيس قد سارعت إلى إجراء تحقيق فوري وشامل في الحادثة. وعلى الرغم من التملق والوعود الكاذبة التي يبديها تجاه المساءلة والمسؤولية، إلا أن الظاهر هو أن سبايسر ربما يكون آخر من سيحض البنتاغون على إصلاح النظام القائم. فهو يملك قرابة 40% من شركة قد حققت لتوها دخلاً مقداره 120 مليون (75% منها من عقود العراق) ويملك جيشاً خاصاً مؤلفاً من تسع مئة شخص في العراق. ومع احتمال ارتفاع قيمة عقده مع الولايات المتحدة إلى نصف مليار دولار وتمديد سنة أخرى، فليس من مصلحته فعل أي شيء يمكن أن يزعزع موقفه الراهن.

ربما يكون لإيجيس مستقبل ودي إذا استمرت في عقودها مع الأمم المتحدة وتوسعت في أعمالها الأخرى. ومع ذلك، يبدو أن أكبر العقود التي أبرمتها الشركة والتي يفترض أن تنتهي في مايو من عام 2007 تواجه خطراً محيقاً. ويذكر مسؤول سابق في

الخارجية الأمريكية أن «وزارة الدفاع الأمريكية تفكر في التخلص من إيجيس في أسرع وقت ممكن». لقد أوجد سبايسر كثيراً من الأعداء، ونقلت التقارير أنه بدأ يظهر وكأنه مصدر للتبعية والمسؤولية بالنسبة للأشخاص الذين يمسون بخيوط المحفظة. وبعد أخذ كل شيء في الحسبان «يبقى سبايسر شخصية غير مستساغة. إنه [أي سبايسر] ثعبان غادر. وتتردد هنا نكتة حين نتحدث عن ذلك العقد- «ألم يخطر ببال أحد أن يكتب بحثاً عنه في موقع غوغل؟»

ويذهب الموظف السابق في الخارجية الأمريكية إلى أبعد من ذلك ملخصاً وجهة نظره حول هذه الزيادة حديثة العهد في الطلب على خدمات الشركات الأمنية الخاصة بقوله: «إن المتعاقدين الأمنيين في نهاية الأمر هم من المرتزقة، فهم يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية الصرفة، وهدفهم الأول والأخير هو المال. بإمكانك أن تلبس الخنزير بزة حسنة ولكنه يبقى مع ذلك خنزيراً.... وسبايسر في نهاية اليوم سيبقى ثعباناً».

استطاع سبايسر تحقيق درجة غير عادية من النجاح بصفته مزوداً شرعياً للرجال المسلحين وذلك على الرغم من ارتباطاته القديمة بالفكرة المثيرة للجدل حول تقديم الشركات العسكرية الخاصة خدمات قتالية هجومية. ويمكن القول: إن سبايسر قد سلك في النهاية الطريق المحترم، حيث أنشأ شركة إيجيس ديفنس، في حين عاد شريكه السابق سيمون مان ليلسك الطريق التقليدي للمرتزقة. ومع ذلك، فإنك حين تستمع إلى سبايسر وغيره من القادة في قطاع صناعة الأمن الخاص وهم يتحدثون عن المستقبل، فإن من الصعب ألا يخطر في بالك إن كانت محاولاتهم المتكررة بعد أحداث 11 سبتمبر هي محاولات للعثور على نقطة المتعة -التوازن بين العدوان السافر وبين حفظ السلام السلبي- المرتزقة الجدد إن شئت.

يمكننا التحدث إلى ما لا نهاية عن الدور الذي يدعيه سبايسر لنفسه، وهو دور الناطق الرسمي المنادي بفكرة تنظيم هذا القطاع وتحديد مسؤولية العاملين فيه، وتحديدًا بخصوص الطريقة التي تعاملت فيها شركته مع حادثة الفيديو المثيرة للجدل. غير أن سبايسر يشعر بالسعادة من قدرته على القول: إنه أجرى تحقيقاً شاملاً، ويزعم في الوقت نفسه، وبقدرة قادر، أن هذا التحقيق لن ينشر على الملأ، وقد شعرت بشيء

في عيون سبايسر وكأنه على عاداته القديمة يقول لي: «أذهب إلى الجحيم، واغرب عن وجهي» وهو ينظر إلى ساعته في إشارة إلى أن وقتي معه قد انتهى.

ومن غريب السلوى أن نشاهد سبايسر في شكله القديم. ولعل ذلك برهان على وجود مسار عند بعض الناس لا يقبل التحول عنه. ويصعب على المرء أن يقرر إن كان نجاح سبايسر جاء نتيجة لتغير المعايير في نظرة الحكومات إلى المتعاقدين الأمنيين أم نتيجة تخليه عن الدرب الذي أرشده إليه سيمون مان. وإذا تمكن سبايسر هذه المرة من تجنب الأضواء، وأبقى على مستشاريه الماليين والقانونيين متأهبين حوله، فإنه يمكن أن يخرج من هذا التزاحم على الذهب العراقي شخصاً أكثر لطفاً، ونبلاً، ومالاً.

